

GC(61)/10

٩ آب/أغسطس ٢٠١٧

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

المؤتمر العام

الدورة العادية الحادية والستون

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

(الوثيقة GC(61)/1 وإضافتها Add.1)

تعيين مراجع الحسابات الخارجي

ملخص

- ١- ستنتهي فترة عمل مراجع حسابات الوكالة الخارجي الحالي - وهو مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا - عند استكمال عملية مراجعة البيانات المالية للوكالة لعام ٢٠١٧. لذا سيكون لزاماً على المؤتمر العام، في دورته العادية المقبلة، أن يعين مراجع حسابات خارجي يتولى مراجعة البيانات المالية للوكالة للسنتين الماليين ٢٠١٨ و ٢٠١٩.
- ٢- وكانت الدول الأعضاء قد دُعيت - في مذكرة الأمانة 2016/Note 111، المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (الملحق ١) - إلى تسمية المرشحين لكي ينظر المؤتمر العام في تلك الترشيحات أثناء دورته العادية لعام ٢٠١٧. وأوضحت المذكرة أنّ الترشيحات ينبغي أن تشمل ما يلي: السيرة الذاتية للمرشح؛ وتفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب مراجع الحسابات العام في الدولة العضو التي تتقدم بالترشيح؛ وتوضيح لنطاق أنشطة المراجعة المتوقع تنفيذها ولتخصصات المراجعة التي قد تعود بالفائدة على الوكالة؛ وعرض لنهج مراجعة الحسابات؛ وعدد الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة ومستواهم؛ وعرض لأتعاب مراجعة الحسابات المقترحة (معبّراً عنها باليورو) وتقدير العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين التي ستخصص لمراجعة البيانات المالية للوكالة لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.
- ٣- وقد تلقت الأمانة ترشيح مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا (الملحق ٢). ولم تقدّم إلى الأمانة أيّ ترشيحات أخرى. ويقدم الملحق ٣ ملخصاً عن تفاصيل الترشيح.
- ٤- وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، نظر مجلس المحافظين في هذه المعلومات واتفق على أن يوصي المؤتمر العام بتعيين مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا مراجعاً خارجياً يتولى مراجعة البيانات المالية للوكالة للسنتين الماليين ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

الإجراء المؤوصى به

لعلّ المؤتمر العام يرغب في تأييد توصية المجلس الواردة في الفقرة ٤ أعلاه، ويعيّن، وفقاً للقاعدة ١٢-١ من اللائحة المالية للوكالة، مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا مراجعاً خارجياً يتولى مراجعة البيانات المالية للوكالة للسنتين الماليّتين ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

2016/Note 111

مذكرة من الأمانة تعيين مراجع الحسابات الخارجي

تتشرف الأمانة بإحاطة الدول الأعضاء علماً بأن فترة العمل الحالية لمراجع حسابات الوكالة الخارجي (أي مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا) تنتهي باستكمال مراجعة البيانات المالية للسنة المالية ٢٠١٧. وسيكون لزاماً على المؤتمر العام، في دورته العادية الحادية والستين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أن يعيّن مراجع حسابات خارجي يتولى مراجعة البيانات المالية للسنتين الماليتين ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وقد جرت العادة على أن يكون التعيين لمدة سنتين، ولكن يمكن تمديده.

والدول الأعضاء مدعوة إلى تسمية المرشحين الذين توّد من المؤتمر العام في دورته العادية الحادية والستين أن ينظر في أمر تعيين أحدهم مراجعاً خارجياً للوكالة. ومرفق بهذه الوثيقة النص الكامل للمادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية لتنظيم عمليات مراجعة البيانات المالية للوكالة. وينبغي أن تشمل الترشيحات على ما يلي:

- (أ) سيرة ذاتية للمرشح وتفاصيل عن الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب المراجع العام، مع بيان لنطاق أنشطة المراجعة المتوقع تنفيذها ولتخصّصات المراجعة التي قد تعود بالفائدة على الوكالة؛
- (ب) وعرض لنهج المراجعة، وعدد الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة ومستواهم؛
- (ج) وأتعاب المراجعة المقترحة (معبّراً عنها باليورو)، وتقدير للعدد الإجمالي لأشهر عمل المراجعين التي ستخصّص لمراجعة البيانات المالية عن عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

وينبغي أن تشمل أتعاب المراجعة المقترحة الرواتب المتعلقة بالمراجعة، وتكاليف أعمال السكرتارية والأعمال الداعمة الأخرى، وتكاليف السفر، ونفقات إعاشة المراجع الخارجي ومعاونه. كما يتعيّن أن تغطي تكاليف السفر الانتقال من مكتب المراجع العام إلى المقر الرئيسي للوكالة في فيينا، وإلى مكاتب الوكالة الأخرى إذا ما ارتئي أنّ ذلك ضروري لأغراض المراجعة.

وينبغي أن تصل الترشيحات إلى المدير العام في أقرب وقت ممكن، على أن يكون ذلك في موعد أقصاه ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حتى يتسنى إتاحة وقت كافٍ لإجراء استفسارات إضافية ثم إحالة اقتراح من مجلس المحافظين بهذا الشأن كي ينظر فيه المؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وسوف يسرُّ شعبة الميزانية والمالية بالوكالة أن تقدم ما عساه أن يكون مطلوباً من معلومات أو إيضاحات إضافية.

١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦



إلى جميع الدول الأعضاء في الوكالة

المادة الثانية عشرة – المراجعة الخارجية

تعيين المراجع الخارجي

القاعدة ١٢-١٠

يُعَيَّنُ المؤتمِر العام، لمدَّة يحدِّدها هو، مراجعاً خارجياً، يكون مراجعاً عاماً (أو موظَّفاً يمارس وظيفة مماثلة) في إحدى الدول الأعضاء.

مدة خدمة المراجع الخارجي

القاعدة ١٢-٠٢

إذا تَوَقَّف المراجع الخارجي عن شغل وظيفته كمراجع عام (أو عن ممارسة وظيفة مماثلة) في بلده، تنتهي بناءً على ذلك ممارسته لوظيفته كمراجع خارجي ويخلفه كمراجع خارجي خليفته كمراجع عام. ولا يجوز في غير هذه الأحوال إبعاد المراجع الخارجي أثناء ممارسته لوظيفته، إلا عن طريق المؤتمِر العام.

إجراء المراجعة

القاعدة ١٢-٠٣

رهنأ بأيّ توجيه خاص يصدره المؤتمِر العام أو المجلس، تُجرى كلّ مراجعة للحسابات يُطلَب من المراجع الخارجي القيام بها وفقاً للاختصاصات الإضافية المبينة في مرفق هذه اللائحة.

مسؤولية المراجع الخارجي

القاعدة ١٢-٠٤

يكون المراجع الخارجي مستقلاً تماماً ومسؤولاً ومسؤولية كاملة عن إجراء المراجعة.

التدقيقات المحددة

القاعدة ١٢-٠٥

يجوز للمؤتمِر العام وللمجلس مطالبة المراجع الخارجي بإجراء بعض التدقيقات المحددة وإصدار تقارير منفصلة بالنتائج.

تقديم التسهيلات للمراجع الخارجي

القاعدة ١٢-٠٦

يقدم المدير العام للمراجع الخارجي التسهيلات المطلوبة للقيام بالمراجعة.

استخدام المراجعين المحليين

القاعدة ١٢-٠٧

كلما اقتضى الأمر اجراء تدقيق محلي أو تدقيق خاص، يجوز للمراجع الخارجي أن يستعين بخدمات أيّ مراجع عام وطني يكون مستوفياً للشروط المطلوبة لتعيينه مراجعاً خارجياً، أو أن يستعين بخدمات مراجعين تجاريين عموميين ذوي سمعة طيبة.

إحالة تقرير المراجعة

القاعدة ١٢-٠٨

يُحال تقرير المراجع الخارجي إلى المجلس لإبداء ملاحظاته عليه، ثم يحيل المجلس التقرير إلى المؤتمر العام وفقاً للقاعدة ١١-٠٣. ويكون ممثل عن المراجع الخارجي حاضراً عندما يبدأ المجلس أو أيّ جهاز تابع له النظر في تقرير المراجع الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، يتخذ المدير العام الترتيبات من أجل حضور ممثل للمراجع الخارجي عندما ينظر المجلس أو المؤتمر العام في التقرير فيما بعد، إذا طلبت ذلك دولة عضو، أو إذا استصوب المدير العام نفسه ذلك، أو إذا اعتبر المراجع الخارجي ذلك ضرورياً.

الاختصاصات الإضافية الناظمة لمراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١- يقوم المراجع الخارجي بمراجعة حسابات الوكالة، بما فيها جميع الصناديق الاستثنائية والصناديق الخاصة، بالشكل الذي يراه ضرورياً لكي يقتنع:

- (أ) بأنّ الكشوف المالية مطابقة لدفاتر الوكالة وسجلاتها؛
- (ب) وبأنّ المعاملات المالية المسجلة في الكشوف قد تمت وفقاً للقواعد المالية واللائحة المالية والأحكام الخاصة بوضع الميزانية وغير ذلك من التوجيهات المنطبقة؛
- (ج) وبأنّه قد تمّ التحقق من الأوراق المالية ومن الأموال المودعة في المصارف والموجودة في صندوق الوكالة، إما بشهادة أتت مباشرة من الجهات الوديعة لأموال الوكالة أو عن طريق العدّ الفعلي.

٢- رهناً بأحكام اللائحة المالية، يكون المراجع الخارجي الحكم الوحيد فيما يختصّ بالقبول الكامل أو الجزئي للتصديقات الصادرة عن المدير العام أو من ينوب عنه، ويجوز له إجراء ما يراه من عمليات تدقيق وتمحيص مفصلة بشأن كافة السجلات المالية، بما في ذلك السجلات المتعلقة باللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها.

٣- للمراجع الخارجي أن يُخضع للاختبار عولية المراجعة الداخلية. وله أن يضع ما يراه ضرورياً من تقارير في هذا الشأن تُرفع إلى المجلس أو إلى المدير العام لإحالتها، حسب الاقتضاء، إلى المؤتمر العام.

٤- يؤدي المراجع الخارجي والموظفون العاملون تحت إشرافه القسم الذي يعتمده المجلس. وعلى إثر ذلك يصبح في وسعه أن يطلع، في كل الأوقات المناسبة، على جميع دفاتر الحسابات والسجلات التي يرى أنها لازمة للقيام بالمراجعة. أمّا المعلومات السريّة المحفوظة في سجلات الأمانة، والتي يحتاج إليها المراجع الخارجي لأغراض المراجعة، فتتاح له إذا وجّه طلباً بشأنها إلى المدير العام. وإذا رأى المراجع الخارجي أن من واجبه أن يسترعي انتباه المجلس أو انتباه المؤتمر العام إلى أمرٍ ما تتسم الوثائق المتعلقة به كلّها أو بعضها بالسريّة، فعليه أن يتجنّب الاقتباس المباشر منها.

٥- يجوز للمراجع الخارجي، بالإضافة إلى مراجعة الحسابات، أن يبدي ما يراه ضرورياً من ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية ونظام المحاسبة، والضوابط المالية الداخلية، وبصفة عامة بشأن الآثار المالية للممارسات الإدارية.

٦- إلاّ أنّه لا يجوز للمراجع الخارجي بأي حال أن يُضمّن تقريره عن مراجعة الحسابات أيّ انتقاد إلاّ بعد أن يتيح أولاً للمدير العام فرصة لشرح الموضوع محلّ الملاحظة. وأيّ اعتراض بشأن أيّ بند يثيره المراجع أثناء تدقيق الحسابات يتمّ إبلاغه على الفور إلى المدير العام أو إلى مدير شعبة الميزانية والمالية.

٧- يُعدّ المراجع الخارجي تقريراً عن الحسابات يتضمّن ما يلي:

- (أ) مدى وطبيعة عملية التدقيق التي أجراها، ومدى وطبيعة أيّ تغييرات هامة أدخلها على هذا التدقيق، بما في ذلك ما إذا كان قد حصل على جميع المعلومات والتفسيرات التي طلبها؛

اللائحة المالية

- (ب) المسائل التي تؤثر على اكتمال الحسابات أو دقتها، مثل:
- ١' المعلومات اللازمة لتفسير المراجعة تفسيراً صحيحاً؛
- ٢' وأي مبالغ ينبغي أن تكون قد وردت ولكنها لم تسجل في الحساب؛
- ٣' والمصروفات غير المدعّمة بوثائق كافية لتبريرها.
- (ج) والأمور الأخرى التي ينبغي أن تُعرَض على نظر المجلس، وحسب الاقتضاء، على نظر المؤتمر العام، مثل:
- ١' حالات الاحتيال أو احتمال الاحتيال؛
- ٢' وتبيد أموال الوكالة أو غيرها من الأصول أو إنفاقها على نحو غير سليم (بصرف النظر عن أن حسابات المعاملات قد تكون سليمة)؛
- ٣' والمصروفات التي يُحتمل أن تُلزم الوكالة بمزيد من التكاليف على نطاق كبير؛
- ٤' وأي عيب في النظام العام أو في القواعد التفصيلية التي تنظم الرقابة على المقبوضات والمصروفات، أو على اللوازم والمعدّات والموادّ التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛
- ٥' والإنفاق الذي لا يتطابق مع أغراض الاعتماد المعني، مع مراعاة المناقشات المرخص بها وفقاً للأصول بين أبواب الميزانية؛
- ٦' والإنفاق الذي يتجاوز الاعتمادات، بعد تعديلها بالمناقشات المرخص بها وفقاً للأصول بين أبواب الميزانية؛
- ٧' والإنفاق الذي لا يتطابق مع التفويض الناظم له.
- (د) وصحة السجلات أو عدم صحتها، حسبما يثبتته جرد الموجودات والتدقيق في السجلات التي تدوّن فيها اللوازم والمعدّات والموادّ التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛
- (هـ) والمعاملات التي تمت في سنة مالية سابقة وتمّ الحصول على مزيد من المعلومات بشأنها، أو أيّ معاملة تتمّ في سنة مالية لاحقة ويبدو من المستصوب التبكير بإخطار المجلس أو المؤتمر العام بها.
- ٨- يبدي المراجع الخارجي، أو من قد يسمّيهم من الموظفين، رأيه في البيانات المالية ويوقّع على هذا الرأي، مع مراعاة ما يلي:

- تحديد الكشوف الماليّة التي تمّ تدقيقها؛
- وتوضيح نطاق ومدى إجراءات المراجعة؛

اللائحة المالية

ويحدّد في هذا الرأى ما يلي حسب الاقتضاء:

- (أ) ما إذا كانت البيانات المالية تعرض على نحو أمين الوضع المالى للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى نهاية السنة المالية ونتائج العمليات التي اضطلعت بها في تلك السنة؛
- (ب) ما إذا كانت البيانات المالية قد أُعدّت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقرّرة؛
- (ج) ما إذا كان قد تمّ تطبيق المبادئ المحاسبية على أساس يتّفق مع الأساس المعمول به في السنة المالية السابقة؛
- (د) ما إذا كانت المعاملات قد تمّت وفقاً لللائحة المالية والتفويض التشريعي.

٩- ليس من سلطة المراجع الخارجى أن يرفض بنوداً في الحسابات، ولكن عليه أن يسترعى اهتمام المدير العام إلى أيّ معاملة تنساوره شكوك بشأن قانونيتها أو سلامتها، كي يتّخذ الإجراء الملائم بشأنها.

البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا
لدى الأمم المتحدة وسائر
المنظمات الدولية في فيينا

No. 00981/TI/12/2016/POL

تُهدي البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) في فيينا، وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة بالمرجع رقم N3.00/030405 (المذكورة في Note 111/2016) المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، يشرفها أن تُرشح المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا ليواصل شغل منصب مراجع الحسابات الخارجي لفترة جديدة، وذلك لمراجعة البيانات المالية للوكالة عن السنتين الماليتين ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

وفي هذا الصدد، يسرُّ البعثة الدائمة أن تحيل الرسالة المرفقة الواردة من رئيس المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا إلى المدير العام للوكالة، والتي تتضمن اقتراحًا بتقديم خدمات المراجعة المالية فيما يخصُّ البيانات المالية للوكالة عن السنتين الماليتين ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

وتغتتم البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا عن أسى آيات تقديرها.

فيينا في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

[ختم] [توقيع]

الأمانة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

الرقم: 130/S/I/12/2016

عزيزي السيد أمانو،

إنَّه لشرف عظيم أن يشغل مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا (المجلس) في الوقت الراهن منصب مراجع الحسابات الخارجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) عن السنتين الماليين ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ونحن نضطلع بمهام المراجعة المنوطة بنا حاليًا بمهنية وفعالية حرصًا على تعزيز الحوكمة والمساءلة في الوكالة.

وإذ نواصل التزامنا بالمساهمة في تحقيق رؤية الوكالة ورسالتها، يسرُّنا أن نقدّم الاقتراح التالي لشغل منصب المراجع الخارجي للوكالة في الفترة المقبلة عن السنتين الماليين ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

وأخذًا في الاعتبار ما لدينا من مزيج متوازن من الخبرات والموارد والكفاءات، فإننا نؤمن أنَّ المجلس بوسعه أن يوفرَّ الجودة العالية اللازمة لعملية المراجعة ونتائجها في إطار دوره كمراجع حسابات خارجي. وفيما يلي مواطن القوة التي يمكن أخذها في الاعتبار:

- يشغل المجلس منصب المراجع الخارجي الحالي للوكالة فيما يخصُّ البيانات المالية عن السنتين الماليين ٢٠١٦ و ٢٠١٧
- يشغل المجلس منصب المراجع الخارجي للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد
- مجلس مراجعة الحسابات هو المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات لدى حكومة إندونيسيا، وهو ينتج سنويًا قرابة ١٨٠٠ من تقارير المراجعة، بما يشمل المراجعة المالية ومراجعة الأداء والمراجعة لأغراض خاصة
- يتمتع المجلس بسجّل راسخ فيما يتعلق بتقييم أدائه كمؤسسة عليا لمراجعة الحسابات، من خلال استعراضات النظراء الدولية الدورية التي تضطلع بها مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات في بلدان أخرى (المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في كل من نيوزيلندا وهولندا وبولندا)
- يحمل مراجعو المجلس شهادات دولية في مجال مراجعة الحسابات مثل شهادات المحاسب القانوني (CA)، والمحاسب العام المعتمد (CPA)، والمراجع الداخلي المعتمد (CIA)، والمدقق المعتمد في قضايا الاحتيال (CFE)، ومراجع نظم المعلومات المعتمد (CISA)
- يؤدي المجلس أدوارًا نشطة في الرابطة المهنية بما في ذلك، من بين أمور أخرى، رئاسته الفريق العامل المعني بالمراجعة البيئية التابع لمنظمة الإنتوساي، وعضويته في مجلس إدارة منظمة الأسوساي، وتوليّه أمانة منظمة الآسينساي

• لدى المجلس خبرة في مجال مراجعة الأنشطة النووية ذات الصلة في إندونيسيا، والتي يضطلع بتنفيذها كلٌ من الوكالة الوطنية للطاقة النووية والوكالة الرقابية للطاقة النووية.

ويعرب المجلس عن التزامه بأداء وظيفة المراجعة على أفضل وجه ممكن في إطار منصب المراجع الخارجي، من حيث الجودة ومراعاة التوقيت المناسب والدقة. ولدى المجلس كلٌ ما يؤهله لأن يكون المراجع الخارجي عن السنتين الماليتين ٢٠١٨ و٢٠١٩.

وفي حال احتجتم إلى مزيد من المعلومات، فسوف يكون من دواعي سرورنا أن نزودكم بها.

مع وافر التقدير،

[التوقيع]

هاري أزهر عزيز
الرئيس

السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

اقتراح

بشأن تجديد فترة تقديم خدمات مراجع
الحسابات الخارجي إلى الوكالة الدولية
للطاقة الذرية (الوكالة) للسنتين الماليتين
٢٠١٨ و ٢٠١٩



مجلس مراجعة الحسابات التابع
لجمهورية إندونيسيا

JALAN JENDERAL GATOT SUBROTO NO. 31 JAKARTA
PUSAT 10210

رقم الهاتف: ٢٥٥٤٩٠٠٠ ٦٢٢١ + توصيلة داخلية: ٧١٠٩،

رقم الفاكس: ٥٧٢٠٩٤٤ ٦٢٢١ +

تمهيد

بصفتنا المراجع الخارجي الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) عن السنتين الماليين ٢٠١٦ و٢٠١٧، أودُّ الإعراب عن رغبتنا مواصلة إسهامنا بتقديم هذا الاقتراح بخصوص تعيين المراجع الخارجي عن السنتين الماليين ٢٠١٨ و٢٠١٩ ليُنظر فيه أثناء المداولات في هذا الصدد. ويحتوي هذا الاقتراح على جميع المعلومات الأساسية التي طلبتها أمانة الوكالة في مذكرتها التي تحمل المرجع رقم: N3.00/030405 والمؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي.

كما يوضِّح هذا الاقتراح التزامنا وخبراتنا وخطتنا للوفاء بالمتطلبات المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية النازمة لمراجعة البيانات المالية للوكالة بهدف توفير ضمان معقول بسلامة الرأي الذي سوف ننتهي إليه.

وفي خضم التحديات المالية وتوقعات الدول الأعضاء، عرفنا أن الوكالة، بوصفها منظمة دولية بارزة، تبذل قصارى جهدها في تقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء على نحو يتسم بالشفافية والكفاءة. وفي إطار الوظائف الإشرافية، أسهم دور المراجع الخارجي، في ضوء الولاية المنوطة به وما يقدمه من خبرات، إسهاماً كبيراً في تحسين أداء المنظمة.

واستناداً إلى خبرتنا الحالية في منصب المراجع الخارجي للوكالة فيما يخص البيانات المالية عن السنتين الماليين ٢٠١٦ و٢٠١٧، فنحن واثقون من أن مراجعينا المؤهلين والمعتادين على العمل بنهج المراجعة القائم على المخاطر وعلى تكنولوجيا المعلومات، والذين لهم خبرة في مهام مراجعة الحسابات الدولية ومراجعة حسابات الوكالة الوطنية للطاقة النووية والوكالة الرقابية للطاقة النووية، والذين يحملون شهادات دولية في مجال مراجعة الحسابات فضلاً عن مشاركتهم في العديد من الأنشطة الدولية، سوف يؤدُّون دورهم في عملية المراجعة بكفاءة وفعالية.

وإنني أتعهد بتقديم جودة عالية في عملية المراجعة والاتصالات والتعاون لكي يتسنى لنا خلال فترة ولايتنا تشجيع الوصول إلى مستوى مرتفع من النزاهة والموثوقية في البيانات المالية، فنحافظ بذلك على ثقة أصحاب المصلحة المعنيين في الوكالة.

وإنني أتطلَّع إلى تقديم خدماتنا إليكم.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

هاري أزر عزي

الرئيس

جدول المحتويات

٢،	تمهيد
٣،	جدول المحتويات
٤،	السير الذاتية لأعضاء المجلس
١	أولاً- تعزيز الحوكمة والمساءلة في الوكالة
٤	ثانياً- الأسباب التي تدعو لاختيار مجلس مراجعة الحسابات لمنصب المراجع الخارجي
١٢	ثالثاً- خبرات مجلس مراجعة الحسابات وإسهاماته في مجال مراجعة الحسابات
١٥	رابعاً- مجلس مراجعة الحسابات والأنشطة الدولية
١٨	خامساً- الخبرة في مراجعة حسابات الهيئات ذات الصلة بالمجال النووي
٢٠	سادساً- القدرات والكفاءات التي يمكن لمجلس مراجعة الحسابات أن يقدمها
	التذييل ١- الجوائز التي حصل عليها المجلس
	التذييل ٢- أتعاب المراجعة

السير الذاتية لأعضاء المجلس

مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا

مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا هو مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات تقوم على نظام الهيئة الجماعية. ويتكوّن المجلس من رئيس ونائب للرئيس و٧ أعضاء. وفيما يلي لمحة تعريفية عن كلٍ منهم:

الدكتور هاري أزهر عزيز



عُيّن الدكتور هاري أزهر عزيز رئيسًا للمجلس منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وكان الدكتور عزيز عضوًا بارزًا في البرلمان (٢٠٠٤-٢٠١٤)، حيث شغل منصب رئيس لجنة الميزانية وكذلك نائب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية. وتشمل خلفيته العلمية حصوله على درجة الماجستير في السياسات الاقتصادية العمومية من جامعة أوريغون بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٠) وعلى درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ولاية أوكلاهوما في ستيلواتر، أوكلاهوما، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٠). وعمل الدكتور عزيز خبيرًا اقتصاديًا لدى وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في جاكرتا (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، كما كان يعمل معلقًا في دورية "Journal of Asian Business" التي تصدرها جامعة ميشيغان بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٥-٢٠٠٣).

نائب الرئيس، السيد المحاسب سابو أمال دامانداري، محاسب قانوني ومحاسب عام معتمد



تولى السيد سابو أمال دامانداري، المحاسب القانوني والمحاسب العام المعتمد، منصب نائب الرئيس منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وهو يتمتع بخبرة واسعة وطويلة في عضوية في المجلس. حيث شغل منصب العضو السادس في المجلس في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، ثم العضو الخامس في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، ثم العضو الثاني في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. والسيد دامانداري محاسب بحكم المهنة، وهو عضو نشط في معهد المحاسبين القانونيين في إندونيسيا (IAI). وقد تولى منصب رئيس المجلس الاستشاري التابع لقسم محاسبي القطاع العام بالمعهد المذكور في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤، وهو الآن عضو في المجلس الاستشاري للمعهد.

وتخرّج السيد دامانداري من جامعة غادجاه مادا، وباشر حياته المهنية في المحاسبة في القطاعين الخاص والعام على حد سواء. ووصل إلى منصب شريك رئيسي في إحدى شركات المحاسبة العمومية، فضلًا عن عمله كمحاضر وخبير متخصص في شؤون الميزانية في مجلس النواب. ويتولى السيد دامانداري،

بصفته نائب الرئيس، المسؤولية عن التنظيم الداخلي لمجلس مراجعة الحسابات وعن شؤونه الإدارية، بما يشمل مجالات مثل مراجعة الحسابات والتخطيط المؤسسي، والتقييم والتطوير؛ والشؤون القانونية؛ وضمان الجودة ومراجعة الحسابات الداخلية؛ والموارد البشرية والتدريب وغير ذلك من الوظائف الداعمة. وبالنظر إلى تجربته المهنية وخبراته السابقة، فهو المسؤول بالنيابة عن مجلس مراجعة الحسابات عن الاقتراح بتقديم خدمات مراجعة الحسابات الخارجية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

العضو الأول في المجلس، الدكتور أغونغ فيرمان سامبورنا، حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد ودرجة الماجستير في الدراسات الإسلامية

الدكتور أغونغ فيرمان سامبورنا حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد ودرجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، والدكتوراه في الإدارة العامة والسياسات العمومية. وقد قادته خبراته ومعارفه الواسعة في القطاع العام إلى عمله كعضو في مجلس مراجعة الحسابات منذ عام ٢٠١١.



والدكتور سامبورنا مسؤول عن مراجعة حسابات شؤون الدفاع والشؤون الأمنية والقانونية والسياسية، مثل حسابات القوات المسلحة الإندونيسية وجهاز الشرطة ووزارة الدفاع ووزارة الشؤون الخارجية.

العضو الثاني في المجلس، السيد أغوس جاوكو برامونو، حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة، محاسب

عُيِّن السيد المحاسب أغوس جاوكو برامونو، الحاصل على درجة الماجستير في المحاسبة، عضواً في مجلس مراجعة الحسابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وهو حاصل على درجة الماجستير في الإدارة الحكومية. وهو كذلك عضو في المجلس الاستشاري لمعهد المحاسبين القانونيين في إندونيسيا ومدير مركز دراسات التعليم في مجال الاستثمار والشؤون المالية.



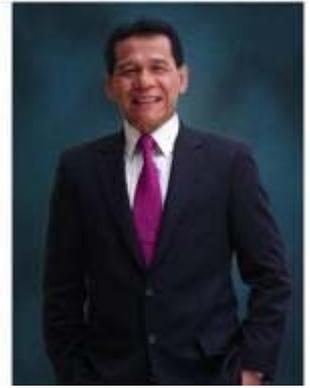
والسيد برامونو مسؤول عن مراجعة حسابات البنك المركزي ووزارة المالية ومؤسسات مالية أخرى.

العضو الثالث في المجلس، البروفيسور الدكتور إيدي موليادي سوباردي، حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد ودرجة الماجستير في الشؤون الإدارية، والمحاسب القانوني، والمحاسب المعتمد في التحليل الجنائي



عُيِّن البروفيسور الدكتور إيدي موليادي سوباردي، الحاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد ودرجة الماجستير في الشؤون الإدارية، والمحاسب القانوني، والمحاسب المعتمد في التحليل الجنائي، عضواً في المجلس منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. والسيد سوباردي هو أيضاً عضو في معهد المحاسبين القانونيين في إندونيسيا. وقد حصل على شهادة الدكتوراة في المحاسبة من جامعة بادجااران في عام ٢٠٠٥. والبروفيسور سوباردي مسؤول عن مراجعة حسابات المؤسسات الحكومية والرفاه العام ووزارة الدولة والبحث والتكنولوجيا.

العضو الرابع في المجلس، البروفيسور الدكتور هـ. ريزال جليل، حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الإدارية



عُيِّن البروفيسور الدكتور هـ. ريزال جليل، الحاصل على درجة الماجستير في الشؤون الإدارية، لولاية ثانية مدتها خمس سنوات كعضو في المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقبل أن ينضم إلى مجلس مراجعة الحسابات، كان عضواً في البرلمان مسؤولاً عن الشؤون المالية والاقتصادية. وهو حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة بادجااران في عام ٢٠٠٨. والبروفيسور جليل مسؤول عن مراجعة الحسابات في مجالات البيئة، والموارد الطبيعية، والشؤون البحرية ومصائد الأسماك، والحراجه والزراعة، والبنى الأساسية.

العضو الخامس في المجلس، الدكتور مورماهادي سورجا دجانيغارا، الحاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد، والمحاسب، والحاصل على درجة الماجستير في الشؤون الإدارية، والمحاسب العام المعتمد



عُيِّن الدكتور سورجا دجانيغارا لولاية ثانية مدتها خمس سنوات كعضو في المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد حصل على شهادة الدكتوراة في المحاسبة من جامعة بادجااران في عام ٢٠٠٥. والدكتور سورجا دجانيغارا مسؤول عن مراجعة حسابات وزارة الشؤون الدينية، ووزارة الشؤون الداخلية، والحكومتين الإقليمية والمحلية في المنطقة الأولى التي تشمل سوماترا وجاوا.

العضو السادس في المجلس، البروفيسور الدكتور بحر الله أكبر، الحاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وشهادة المهني المعتمد في مجال إدارة العمليات



عُيِّن البروفيسور أكبر لولاية ثانية مدتها خمس سنوات كعضو في المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة القطاع العام من جامعة ليستر بالمملكة المتحدة (٢٠٠٠) وعلى شهادة الدكتوراة في القطاع الحكومي من جامعة بادجاجانان في عام ٢٠١٣. والبروفيسور أكبر مسؤول عن مراجعة حسابات الحكومتين الإقليميتين والمحلية في المنطقة الثانية التي تشمل مقاطعات شرق إندونيسيا (بالي ونوسا وتينغارا وكاليمانتان وسولاويزي ومالوكو ودان بابوا). كما أنه يتولى مراجعة حسابات وزارة الصحة ووزارة التعليم ووزارة تنمية المناطق المحرومة والوكالة المعنية بالأغذية والعقاقير.

العضو السابع في المجلس، السيد أشاسانول قوساسي



عُيِّن السيد قوساسي عضواً في المجلس منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وهو حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة خوسيه ريزال في الفلبين. وقبل أن ينضم إلى مجلس مراجعة الحسابات، كان عضواً في البرلمان مسؤولاً عن الشؤون المالية والاقتصادية. وهو اليوم مسؤول عن مراجعة حسابات المؤسسات الحكومية، بما في ذلك القطاع المصرفي، وقطاع النفط والغاز، وقطاع الحراجة، وقطاع النقل، وغير ذلك من المؤسسات الاستراتيجية.

الفصل الأول

تعزيز الحوكمة والمساءلة في الوكالة

لم تنزل الوكالة، منذ إنشائها في عام ١٩٥٧ كإحدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، تودّي أدوارًا نشطة في الاستجابة للمخاوف العميقة والتوقعات التي ترتبت على اكتشاف الطاقة النووية. فقد ارتبط قدر الوكالة ارتباطًا فريدًا بهذه التكنولوجيا المثيرة للجدل، والتي يمكن أن تُستخدم كسلاح أو كأداة عملية مفيدة.

وينصُّ النظام الأساسي للوكالة على التزام الوكالة بهدفها المتمثل في "العمل على تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في جميع أنحاء العالم"، مع "السهر وسع طاقتها" على ألا يكون ذلك "على نحو يخدم أي غرض عسكري (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ١٩٥٦: المادة الثانية). ولا يزال الحفاظ على التوازن بين هذين الهدفين أكبر التحديات التي تواجهها الوكالة.

ويعدُّ الإقبال المتزايد من الدول الأعضاء على طلب خدمات الوكالة فيما يتعلق بالطاقة النووية وتكنولوجياتها دليلاً على أنّ وجود ممارسات إدارية راسخة في الوكالة هو أمر ينبغي أن تكون له أولوية قصوى. ومن بين ١٦٨ دولة عضوًا في الوكالة، تشارك ١٣٣ دولة في برنامج الوكالة للتعاون التقني.

ويقوم دور الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء على دعائم ثلاث، ألا وهي ترويج معايير عالية للأمان والأمن النوويين، وتعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وتطبيق الضمانات اللازمة للتحقق من عدم استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية.

وفي إطار تنفيذ تلك الدعائم، وضعت الوكالة بالفعل، من خلال الإدارات المعنية، خططًا وآليات

تنسيق معدّة جيّدًا بشأن البرامج ذات الصلة. ومن بين الإدارات الست التابعة للوكالة، هناك ثلاث إدارات مكفّفة في المقام الأول بالترويج لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. حيث تركّز إدارة الطاقة النووية على تقديم المشورة والخدمات إلى الدول الأعضاء بشأن القوى النووية ودورة الوقود النووي. وتركّز إدارة العلوم والتطبيقات النووية على استخدام التقنيات النووية غير المتعلقة بالقوى وتقنيات النظائر لمساعدة الدول الأعضاء في الوكالة في المجالات المتعلقة بالمياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي والزراعة.

وبالإضافة إلى ذلك، تقدّم إدارة التعاون التقني المساعدة المباشرة للدول الأعضاء في الوكالة من خلال المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية عن طريق التدريب وبعثات الخبراء والتبادلات العلمية وتوفير المعدات.

إدارة الموارد

في ظل بيئة مليئة بالتحديات وتعدّد المسائل التي يتعيّن التصدي لها، أرسّت الوكالة بالفعل عملية مميزة تتسم بالمنهجية والتنظيم المحكم. ويتفاوت نطاق تلك العملية من المنظور المواضيعي والاستراتيجي المتّبع في الاستراتيجيات المتوسطة الأجل، التي تتناول فترة ٦ سنوات، إلى نطاق ميزانيات فترة السنتين والميزانيات السنوية. وتستند جميع مستويات هيكل الحوكمة في الوكالة في عملها إلى هذه الميزانيات المتدرجة هرميًا.

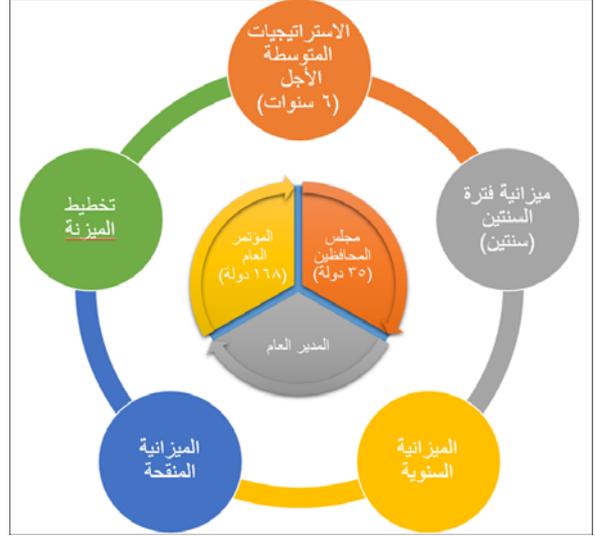
التحديات

ما زالت الوكالة تعتمد في الاضطلاع ببعض أنشطتها على الأموال الخارجة عن الميزانية التي تتلقى معظمها من الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٦، يُتَوَقَّع تلقي مبلغ قدره ٥٠ مليون يورو. ومنذ فترة من الزمن، ظلَّ النمو في ميزانية الوكالة العادية محدوداً.

وتتبع هذه الحالة من الوضع الاقتصادي العام والتحدّيات التي تواجه الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، يتواصل تزايد الطلب على الخدمات التي تقدّمها الوكالة مع تزايد عدد الدول الأعضاء ورغبتها في زيادة الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وتزايد أنشطة التحقق.

وقد أعدَّ هذا الاقتراح مع مراعاة أنَّ الوضع المالي العالمي ما يزال يؤثر على قدرة الدول الأعضاء على تمويل أنشطة الوكالة. لذا فقد بُذلت جهود صارمة لترتيب الأولويات بهدف تحديد الأنشطة التي ستُوقف أو سيقَلَّص نطاقها أو ستُرجأ والوقوف على تدابير الكفاءة التي ستُتبع في فترة السنتين المقبلة.

وواصلت الأمانة الأخذ بمزيد من المبادرات التي تتوخّى إدخال تحسينات في الكفاءة فضلاً عن متابعتها تطبيق تدابير التقيُّص. ويتواصل العمل على تناول المبادرات الجارية التالية: ترتيب أولويات السفر على نحو أكثر صرامة، بما في ذلك سفر كبار المديرين؛ التوسُّع في استخدام معدات موحَّدة في جميع المجالات، ولا سيما أجهزة الضمانات، للاستفادة من وفورات الحجم الكبير وانخفاض تكاليف الصيانة؛ استعراض الأصول الحاسوبية قيد الاستخدام بهدف الحدّ من عدد رخص البرامج الحاسوبية التي تتطلَّب دفع نفقات؛



تشمل الاستراتيجية المتوسطة الأجل الفترة الممتدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧، وقد وُضعت من خلال عملية تفاعل بين الأمانة وفريق عامل مفتوح العضوية أنشأه مجلس المحافظين لهذا الغرض.

وتوفّر الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ توجيهات ذات طبيعة شاملة، فهي بمثابة خارطة طريق لأنشطة الوكالة خلال هذه الفترة، وذلك من خلال تحديد الأولويات فيما بين البرامج وداخلها، استناداً إلى اعتبارات منها الاتجاهات التكنولوجية الحديثة، والاحتياجات الناشئة، والخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويبدو أنَّ الوكالة تواجه صعوبة في الموازنة على أفضل نحو ممكن عند تحويل الميزانية الطويلة الأمد إلى ميزانيات فترة السنتين. ويتجلى ذلك في مخصصات الميزانية عن فترتي السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و٢٠١٦-٢٠١٧، حيث تراجعَت المخصصات قليلاً من ١٠٢٠ مليون يورو إلى ٩٩٦,٦ مليون يورو. ويتألّف مجموع موارد الوكالة من الميزانية العادية، والموارد الخارجة عن الميزانية، والموارد الخاصة ببرنامج التعاون التقني.

تُقرُّ الوكالة بأهمية التآزر الداخلي وفيما بين المنظمات في سبيل ضمان تنفيذ البرامج بكفاءة وفعالية. وسوف تبذل البرامج الرئيسية جهوداً متضافرة لتعزيز أوجه التفاعل والتعاون داخل الوكالة ومع النظراء الخارجيين. وستواصل الوكالة، في سعيها هذا، الاستفادة من التوجهات الاستراتيجية والكفاءات الأساسية والدروس المستفادة، كما ستواصل عملها على تفادي ازدواجية الجهود البرنامجية.

تعزيز المساءلة

لدى الوكالة، شأنها شأن سائر المنظمات الدولية، عمليات مراجعة واستعراض داخلية خاصة بها، بما في ذلك العمليات التي يجريها مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية، والتي لا يقتصر نطاقها على الشؤون المالية، وإنما يمتدُّ أيضاً إلى مسائل التنظيم والإدارة. كما أنَّ الوكالة تخضع لعملية مراجعة خارجية يُجريها بصفة مستمرة مراجع وطني يختاره المؤتمر العام من بين أعضائه لفترة سنتين. وتخوض الدول منافسة فعلية من أجل شغل ذلك المنصب. وقد شغل منصب المراجع الخارجي كلُّ من ألمانيا والمملكة المتحدة والهند في الأعوام الثمانية الأخيرة، من بين مراجعين سابقين آخرين. ويلتزم المراجع الخارجي بالعمل وفقاً لمبدأ أحادية المراجعة: أي إجراء المراجعة طبقاً لإجراءات المراجعة المعمول بها في الوكالة، وليس الإجراءات المتبعة في الدولة القائمة على المراجعة (وإلا تنتج عملية مراجعة تشوبها الفوضى).

الفصل الثاني

الأسباب التي تدعو لاختيار مجلس مراجعة الحسابات لمنصب المراجع الخارجي

ألف- توفير ضمان بشأن تحسين الأداء

تواجه الوكالة زيادة في طلبات الدول الأعضاء وتوقعاتها، وهي مسألة تمثل تحديًا يتعيّن التصدي له. ويمكن أن تشكّل الجهود التي سوف تُبذل في هذا الصدد جزءًا من الوظيفة الإشرافية التي يضطلع بها المراجع الخارجي. ومما يدلّ على ذلك أنّ جميع المراجعين السابقين قدّموا توصية بشأن تحسين أداء الوكالة.

ويعمل مجلس مراجعة الحسابات بصفته المراجع الخارجي الحالي من خلال عملية المراجعة على المساعدة في إيجاد الظروف المناسبة وتعزيز التوقعات بأنّ الوكالة سوف تؤدي مهامها بفعالية وكفاءة وعلى نحو أخلاقي ووفقًا للقوانين واللوائح السارية.

ولا غنى عن كلٍ من المراجعة المالية ومراجعة الأداء، لأنّهما يزوّدان الدول الأعضاء بالمعلومات والتقديرات التي تتّسم بالاستقلالية والموضوعية بشأن حكمة الإدارة وحسن الأداء فيما يتعلق بسياسات الوكالة وبرامجها وعملياتها.

ويحقّق مجلس مراجعة الحسابات هذا الغرض باعتبار أنّ المراجعة بنوعها ركيزة أساسية من ركائز عمل الوكالة وآليات الحوكمة فيها، وأنّها تؤدي دورًا هامًا في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة والأداء، وذلك بالتركيز على ما يلي:

- تزويد الدول الأعضاء بمعلومات أو استنتاجات أو آراء مستقلة وموضوعية وموثوقة بشأن الوكالة، استنادًا إلى أدلة كافية ومناسبة؛

- تعزيز المساءلة والشفافية، وتشجيع التحسين المستمر والثقة المستدامة في أنّ أموال الدول الأعضاء وأصولها تُستخدم على النحو السليم، وتحسين أداء الإدارة العامة؛
- إيجاد حوافز للتغيير عن طريق توفير المعارف والتحليل الشامل والتوصيات المستندة إلى أساس سليم من أجل التحسين.

وبغية توفير ضمانات يمكن الاعتماد عليها، فإنّ مجلس مراجعة الحسابات لديه بالفعل القدرات اللازمة لوضع توصيات ملموسة وبنّاءة وقيّمة بشأن تحسين قدرة الوكالة على تقديم الخدمات إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وتنقسم هذه القدرات إلى قدرات مؤسسية وقدرات تنظيمية وقدرات مهنية.

باء- القدرات المؤسسية القوية

كما جاء في إعلان ليمّا بشأن إنشاء مؤسسات رقابية مستقلة، أنشئ مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا (*Badan Pemeriksa Keuangan*) في عام ١٩٤٧ بموجب الدستور الإندونيسي الصادر في عام ١٩٤٥. وتنصّ المادة ٢٣-هـ من الدستور على أن "يشكّل مجلس أعلى للمراجعة المالية لتدقيق إدارة الموارد المالية للدولة ومسؤوليتها، ويكون المجلس حرًا ومستقلًا".

والمجلس هو هيئة جماعية تتكوّن من ٩ أعضاء يختارون من بينهم رئيسًا لهم ونائبًا للرئيس. ويعمل أعضاء المجلس لولاية مدتها ٥ سنوات، ويمكن إعادة انتخابهم لولاية مدتها ٥ سنوات أخرى، ويبلغ سن التقاعد في المجلس ٦٧ عامًا.

وتتمثل وظيفة المجلس في مجال مراجعة الحسابات كما ينصُّ عليها الدستور الإندونيسي في مراجعة إدارة الشؤون المالية الحكومية والمساءلة بشأنها على جميع المستويات الحكومية، أي الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة وللحكومات المحلية.

ويكفل الدستور مكانة رفيعة المستوى لمجلس مراجعة الحسابات في النظام والهيكل الإداري الإندونيسي. والمجلس ليس جزءاً من أيٍّ من السلطات التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، ولذلك فإنَّ المجلس يتمتَّع بنفس المكانة الوظيفية إزاء تلك السلطات بموجب الدستور.

ويكفل الدستور وقانون المراجعة وقانون مجلس مراجعة الحسابات استقلالية المجلس في الجوانب التشغيلية والمالية على حدٍ سواء، كما يكفل للمجلس مطلق الحرية في الاضطلاع بالمراجعات. ولا يحقُّ لأيِّ جهة التدخل في أعمال أو نتائج المراجعات التي يقوم بها المجلس أو توجيه تلك الأعمال أو النتائج. ويجوز أن تطلب الحكومة والبرلمان وعامة الجمهور إلى مجلس مراجعة الحسابات الاضطلاع بأعمال المراجعة، ولكنَّ القرار النهائي يعود للمجلس.

ولا يتبع مجلس مراجعة الحسابات الحكومة أو البرلمان ولكنه يقدِّم نتائج مراجعته إليهما على الصعيدين الوطني ودون الوطني لاتِّخاذ إجراءات المتابعة وفقاً للقانون. وحالما ترد تقارير المراجعة إلى البرلمان، فإنها تُصبح متاحة في المجال العام، ويمكن لعموم الجمهور المشاركة في مراقبة منتجات المجلس وكذلك مراقبة عمل الحكومة في إدارة المال العام واستخدامه.

وتتمشَّى استقلالية المجلس وحرية في اتِّخاذ قراراته مع ما يتوخَّاه إعلانا ليما والمكسيك الصادران عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي) بشأن مؤسسات المراجعة الحكومية.

جيم- الشروط الأساسية لإجراء عمليات مراجعة محكمة

١- وجود إطار قانوني فعَّال

تعزيزاً لصلاحيات مجلس مراجعة الحسابات ودوره وفقاً للدستور، جرى تدعيم تنفيذ وظيفة المراجعة بسلسلة من القوانين التي تشكِّل إطاراً قانونياً واضحاً. ويشمل ذلك الإطار القانوني القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٣ بشأن المالية العامة، والقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الخزانة العامة، والقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن مراجعة إدارة الشؤون المالية الحكومية والمساءلة بشأنها، وكذلك القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٦ بشأن مجلس مراجعة الحسابات.

ويستند مجلس مراجعة الحسابات إلى هذه القوانين باعتبارها أساساً فعَّالاً لأداء وظيفة المراجعة في القطاع العام، حيث إنَّها تبين تعريف ونطاق كلِّ من المالية العامة؛ وعملية إدارة الشؤون المالية الحكومية، وآلية عملية المراجعة، فضلاً عن المجلس نفسه. ونتيجة لذلك، يمكن لمجلس مراجعة الحسابات أن يضطلع بوظيفته بفعالية بهدف الخروج بنتائج قيِّمة ومفيدة لتحسين جودة إدارة الشؤون المالية الحكومية.

<p>٢٠٢٠-٢٠١٦</p>	<p>٢٠١٥-٢٠١١</p>	<p>٢٠١٠-٢٠٠٦</p>
<p>على الصعيد المؤسسي</p> <ul style="list-style-type: none"> • تعزيز القدرات التنظيمية • موازنة تطوير المراجعات والتنظيم المؤسسي مع خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل (RPJMN) <p>على صعيد الإدارة العامة</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحسين السياسات العامة ونوعية الإنفاق على الرفاه العام <p>على صعيد المراجعات</p> <ul style="list-style-type: none"> • تعزيز المحاسبة على أساس الاستحقاق في المراجعات المالية والاستعانة بشركات المحاسبة العمومية • إجراء مراجعات الأداء استناداً إلى البرامج الحكومية ذات الأولوية في خطة التنمية الوطنية • التركيز في المراجعات لأغراض خاصة على المسائل الفعلية وطلبات أصحاب المصلحة • تحقيق التآزر بين أنواع المراجعة الثلاث لتعزيز جودة إدارة المالية العامة فيما يخص تحسين الرفاه العام 	<p>على الصعيد المؤسسي</p> <ul style="list-style-type: none"> • مواصلة تطوير الأنظمة والإجراءات والموارد البشرية <p>على صعيد الإدارة العامة</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحسين إدارة المالية العامة من خلال عدة أمور منها: برنامج الإصلاح الإداري، الميزنة القائمة على الأداء، مناطق النزاهة، الخ <p>على صعيد المراجعات</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحسين المراجعات المالية والمراجعات لأغراض خاصة والمراجعات الاستقصائية كفاً وكثاً • تحسين القدرات المتعلقة بإجراء مراجعات الأداء من خلال: المراجعات المواضيعية، وتحسين المبادئ التوجيهية التشغيلية والتقنية 	<p>على الصعيد المؤسسي</p> <ul style="list-style-type: none"> • تطوير القدرات التنظيمية - وضع اللوائح والأنظمة والإجراءات وإنشاء المكاتب التمثيلية <p>على صعيد الإدارة العامة</p> <ul style="list-style-type: none"> • وضع أسس الحوكمة الرشيدة في تنفيذ ٣ قوانين متعلقة بالمالية العامة <p>على صعيد المراجعات</p> <ul style="list-style-type: none"> • بدء المراجعات المالية والمراجعات الاستقصائية • وضع أسس عمليات مراجعة الأداء
<p>رؤية الفترة ٢٠٢٠-٢٠١٦</p> <p>تعزيز الإدارة العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة من خلال تقديم مراجعات مفيدة وعالية الجودة</p>	<p>رؤية الفترة ٢٠١٥-٢٠١١</p> <p>أن بصير المجلس مؤسسة تتمتع بالموثوقية في مجال مراجعة المالية العامة عن طريق التمسك بالقيم الأساسية بهدف الاضطلاع بدور نشط في التشجيع على أن تكون إدارة المالية العامة شفافة وخاضعة للمساءلة</p>	<p>رؤية الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٦</p> <p>أن بصير المجلس مؤسسة مراجعة حكومية تتمتع بالحرية والاستقلال والمهنية، وكذلك الاضطلاع بدور نشط حتى تكون إدارة الشؤون المالية الحكومية شفافة وخاضعة للمساءلة</p>

جودة إدارة المالية العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة.

وتستهدف سياسة التطوير التنظيمي التي يتبناها مجلس مراجعة الحسابات تحسين الجوانب التشغيلية في عمليات المراجعة، وجودة العلاقات مع أصحاب المصلحة، والحوكمة المؤسسية، واستخدام موارد المجلس على النحو الأمثل بما في ذلك الموارد البشرية، والأدوات والمرافق، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة المعارف، والثقافة التنظيمية، فضلاً عن الموارد المالية.

رؤية المجلس للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٦

تعزيز الإدارة العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة من خلال تقديم مراجعات مفيدة وعالية الجودة

ولكي يُحقَّق المجلس رؤيته وفي برسلته، بحسب الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، فإنّه يحافظ على مكانته الرفيعة المستوى عن طريق

ومع بدء الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، سيتحوَّل تركيز جهود التطوير التي يبذلها مجلس مراجعة الحسابات في مجال دعم تحسين الإدارة العامة من التحقُّق على الصعيد الإداري فيما يخصُّ إدارة الشؤون المالية الحكومية إلى التحقُّق على صعيد أكثر مواضيعية من النتائج المحرزة في برامج التنمية (النواتج والآثار).

ومن المتوقع في المستقبل أنَّ الاستفادة من نتائج المراجعات التي يجريها مجلس مراجعة الحسابات سوف يكون لها أثر أعمق على الحياة في البلاد. وسوف يتأتَّى ذلك من خلال تحسين السياسات العامة وجودة الإنفاق بهدف تحقيق أهداف الدولة.

ومن ثمَّ فإنَّ مجلس مراجعة الحسابات مطالب بتعزيز استخدام المحاسبة على أساس الاستحقاق في المراجعات المالية؛ وتعزيز استخدام مراجعات الأداء في برامج التنمية ذات الأولوية الوطنية حسبما ترد في خطة التنمية الوطنية؛ والتركيز في المراجعات للأغراض الخاصة على المسائل الفعلية وطلبات/مطالب أصحاب المصلحة؛ وكذلك تحقيق التآزر بين أنواع المراجعة الثلاث لتعزيز

تحقيق ثلاث قيم تنظيمية أساسية، ألا وهي الاستقلالية والنزاهة والحس المهني. ويمكن التوسع في تفسير هذه القيم كما يلي:

(أ) النزاهة

نسعى لتحقيق النزاهة بأن نكون صادقين وموضوعيين وحازمين في تطبيق مبادئنا وقيمنا وقراراتنا.

(ب) الاستقلالية

نحن ملتزمون بالاستقلالية المؤسسية والتنظيمية والفردية. وفي جميع الأمور المتصلة بالمراجعات، نكون متحررين، فيما نبطنه وما نظهره، من أي مؤثر شخصي أو خارجي أو تنظيمي يمكن أن ينتقص من استقلاليتنا.

(ج) الحس المهني

نسعى لإرساء الحس المهني بتطبيق مبادئ التحوُّط والدقة والإحكام، والالتزام بالمعايير المنطبقة.

وقد أنشأ المجلس فريقاً معنياً بمدونة قواعد السلوك لضمان تنفيذ مدونة قواعد السلوك من جانب جميع المراجعين. ويضم هذا الفريق المستقل ممثلين من الأوساط الأكاديمية والمهنية ومن أعضاء المجلس.

٣- الحوكمة الداخلية المحكمة التنظيم

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس مراجعة الحسابات في الترويج للشفافية والمساءلة في الشؤون المالية الحكومية عن طريق إجراء مراجعات للحسابات وتقديم توصيات وآراء وممارسة أدوار ذات طبيعة شبه قضائية. وليس هناك الكثير من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي تضطلع

بأدوار قوية وفريدة من نوعها مثل الأدوار التي يضطلع بها مجلس مراجعة الحسابات، سواء في المراجعات أو فيما يتعلق بالوظائف ذات الطبيعة شبه القضائية.

(أ) نطاق المراجعات

يجري المجلس مراجعات بشأن الشؤون المالية الحكومية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ويشمل ذلك أكثر من ٢٤٠٠ كيان مركزي ومحلي بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة وللحكومات المحلية. ويجري المجلس كذلك ثلاثة أنواع من المراجعة، هي المراجعة المالية ومراجعة الأداء والمراجعة لأغراض خاصة، بما في ذلك مراجعة الامتثال والمراجعة الاستقصائية.

(ب) تقديم التوصيات

استناداً إلى نتائج المراجعة، يقدّم المجلس توصيات استراتيجية ووطنية بشأن إدارة الشؤون المالية الحكومية وإخضاعها للمساءلة، بما في ذلك النظر في تطوير معايير المحاسبة الحكومية وتصميم نظام المراقبة الداخلية على جميع المستويات الحكومية.

(ج) الوظيفة شبه القضائية

يعمل المجلس على تقييم أو تحديد حجم الخسائر التي تتكبدها الدولة من جرّاء الأفعال غير القانونية التي يرتكبها أمناء الخزائنة والمسؤولون الحكوميون. وبالإضافة إلى ذلك، ينظر المجلس في تسويات خسائر الدولة وخسائر الحكومات المحلية ويقدم إفادات الخبراء في جلسات المحاكمة المتعلقة بتلك الخسائر.

(د) التعامل مع خسائر الدولة والجرائم الجنائية

يمكن أن يجري مجلس مراجعة الحسابات مراجعة استقصائية إذا كان هناك ما يشير إلى خسارة تكبدتها الدولة أو وقوع جريمة جنائية أو كلا الأمرين معًا. فإذا كشفت المراجعة عن مسائل تؤدي إلى الاشتباه في ارتكاب جريمة جنائية أو ارتكاب عمل يضر بالشؤون المالية الحكومية، يعرض المجلس القضية على مؤسسات إنفاذ القانون مثل جهاز الشرطة الوطني والنائب العام ولجنة القضاء على الفساد.

(هـ) الموارد البشرية

يعتبر مجلس مراجعة الحسابات أن الاستثمار في الموارد البشرية هو الأقيم من بين جميع صور الاستثمار، ونحن نعطي الأولوية لبناء قدرات المراجعين وغيرهم من موظفي الدعم من خلال برامج متنوعة كالمناهج الدراسية للحصول على درجات الماجستير والدكتوراة والشهادات المهنية.

كما أننا نقيم تعاونًا ثنائيًا مع ١٨ من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لبناء القدرات في مجالي المراجعة المالية ومراجعات الأداء.

وعلى سبيل المثال، يرمي التعاون مع المكتب الوطني الأسترالي لمراجعة الحسابات إلى تقاسم المعارف والمهارات والممارسات في مجالي مراجعات الأداء والمراجعة المالية على أساس الاستحقاق. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تعاون مماثل مع مكتب المراقب والمراجع العام في

نيوزيلندا من خلال برنامج لانتداب المراجعين يتناول ممارسات المراجعة المالية على أساس الاستحقاق.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان عدد الموظفين في مجلس مراجعة الحسابات ٦٣٤٦ موظفًا. ومن بين هؤلاء الموظفين، هناك ما مجموعه ٤٢٠٠ مراجع حسابات.

- وهناك ١١ موظفًا يحملون درجة الدكتوراه؛
- و ١٠٩١ موظفًا يحملون درجة الماجستير؛
- و ٢٠٠ موظف يتابعون دراستهم للحصول على شهادات كالمجستير والدكتوراه؛

أما ما تبقى من الموظفين فهم يحملون شهادة البكالوريوس والشهادات الثانوية.

ويمنح مجلس مراجعة الحسابات كذلك باستمرار الفرصة لموظفيه لمتابعة دراستهم والحصول على مزيد من الشهادات الدولية، ويساهم في تطوير مراجعة القطاع العام على الصعيد الدولي.

ولدينا في الوقت الراهن ما يلي:

- ثمانية خبراء معتمدين من مبادرة الإنتوساي للتنمية يقومون بالتدريب وبناء القدرات في مجال المراجعة لدى منظمة الأوساي؛
- وسبع من ميسري معايير الإنتوساي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛
- واثنان من المدرّبين المعتمدين من مبادرة الإنتوساي للتنمية يقومون بالتدريب على أداة الإنتوساي للتقييم الذاتي لإدارة النزاهة؛

• واثنان من خبراء إدارة المعارف المعتمدين.

وهناك العديد من المراجعين الحاصلين على شهادات دولية في مراجعة الحسابات، على النحو التالي:

- ١٦٧٤ محاسباً قانونياً (محاسبون قانونيون أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين)؛
- ٣١ مراجعاً يحملون شهادة محاسب عام معتمد؛
- ١٧ مراجعاً يحملون شهادة محاسب داخلي معتمد؛
- ١٣٥ مراجعاً يحملون شهادة مدقق معتمد في قضايا الاحتيال؛
- ١٤ مراجعاً يحملون شهادة خبير مهني معتمد في مجال مراجعة الحسابات الحكومية؛
- ١٤ مراجعاً يحملون شهادة مراجع نظم معلومات معتمد؛
- ٣٦ مراجعاً يحملون شهادة محلل معتمد في مجالي التحليل الجنائي ومراجعة الحسابات؛

(و) بناء القدرات ومرفق التدريب

يستعين مجلس مراجعة الحسابات بموظفين لهم خلفيات أكاديمية متنوعة، منها المحاسبة والاقتصاد والقانون وتكنولوجيا المعلومات. ويدعم المجلس تنمية القوة العاملة لديه على نحو مستمر، بتوفير التدريب وفرص التطور المهني على الصعيدين المحلي والدولي من خلال شبكة من الشركاء الدوليين والجهات المعنية الدولية، بما في ذلك الجامعات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بلدان أخرى. ويعتمد المجلس نموذج بناء

القدرات الذي وضعته لجنة بناء القدرات التابعة لمنظمة الإنتوساي ومبادرة الإنتوساي للتنمية.

ويقرُّ المجلس بأنَّ هناك العديد من التغيرات المعقَّدة التي تعيد تشكيل بيئته الداخلية والخارجية على جميع المستويات، وهو ملتزم بتطوير نظم الإدارة وتنمية القدرات للاستجابة على النحو الواجب وتحويل التحديات إلى فرص للامتياز.

وتتولى إدارة الموارد البشرية ومرفق التدريب التابعين للمجلس إدارة مراكز تدريبية ممتازة، وتشرف على إدارة المعارف لتيسير ومواصلة نشر المعارف المكتسبة من برامج الحصول على الشهادات وبرامج الانتداب التي تستضيفها المؤسسات العليا النظيرة لمراجعة الحسابات. وتتمثَّل أشكال برامج إدارة المعارف في تنظيم حلقات العمل والتدريب، فضلاً عن الندوات التي تُعقد تحت عنوان منتدى نقل المعارف. وقد أجرى مرفق التدريب التابع لمجلس مراجعة الحسابات عددًا من التدريبات لفائدة الجهات المعنية الداخلية والخارجية:

١ - التدريب الداخلي

صُمِّم التدريب للمستخدمين الداخليين استناداً إلى نموذج المعارف والمهارات والتوجهات لكل فئة من الموظفين، بما في ذلك:

(أ) التدريب التعريفي لجميع الموظفين الجدد.

(ب) التدريب على القيادة والإدارة للمديرين في مختلف المستويات والمناصب.

التدريب الخاص بالمراجعين، والذي ينقسم إلى فئتين: '١' التدريب الوظيفي على المراجعة، والذي يُقدّم لمراجعي الحسابات في جميع المستويات أو الأدوار، '٢' والتدريب التقني على مواضيع محددة بحسب الاحتياجات. على سبيل المثال: المراجعة المتصلة بالكوارث، ومراجعة البنية الأساسية، ومراجعة المشتريات، والإجراءات التحليلية، واستخدام نظام المعلومات الجغرافية لأغراض المراجعة، وإدارة الموارد البشرية وتنظيمها.

٢ - التدريب الخارجي

في إطار مساهمة مرفق التدريب في تعزيز قدرات المراجعات الداخلية والتنظيم الإداري لدى الهيئات التي نراجع حساباتها، أجرى مركز التدريب العديد من التدريبات، ومنها ما يلي:

- تدريب المحاسبين العموميين على مراجعات القطاع العام؛
- تدريب الموظفين الحكوميين على المشتريات الحكومية؛
- تدريب الموظفين الحكوميين على إدارة الشؤون المالية وإدارة الأصول؛

٣ - التدريبات الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بلدان أخرى

تُنظّم التدريبات الدولية في إطار برنامج خاص بمجلس مراجعة الحسابات وكذلك

بالتعاون مع هيئات الإنتوساي والمؤسسات العليا المعنية. وتتناول برامجنا التدريبية المواضيع التالية:

- المحاسبة لأغراض التحليل الجنائي؛
- استخدام نظام المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في المراجعة؛
- مراجعة الأداء فيما يخص متأخرات الضرائب؛
- المراجعة البيئية، بما في ذلك في مجالات محددة مثل قطاع النفط والغاز؛
- مراجعة قطاع الحراجة؛
- المراجعة في بيئة تكنولوجيا المعلومات؛
- المراجعة الاستقصائية.

وتُعقد جميع التدريبات داخلياً في مرفق التدريب التابع لمجلس مراجعة الحسابات. والمرفق مجهز بغرف تدريب وقاعات تحتوي على تجهيزات عصرية ومختبر ومسكن للمبيت. وتقع مراكز التدريب التابعة لمجلس مراجعة الحسابات في أربع مدن، هي: جاكرتا ويوغياكارتا وميدان وماكاسار، وذلك لتستوعب مناطق البلاد الجغرافية الأربعة.

الفصل الثالث

خبرات مجلس مراجعة الحسابات وإسهاماته في مجال مراجعة الحسابات

ألف- أنشطة المراجعة

تشمل أنشطة المجلس في مراجعة الشؤون المالية الحكومية جميع الجوانب المالية الحكومية في الحكومات الوطنية ودون الوطنية، وكذلك الشركات المملوكة للدولة وللحكومات المحلية.

ويعمل المجلس على تقييم مدى سلامة العمليات المالية، ونزاهة البيانات المالية، وسلامة الإدارة، والامتثال للقوانين واللوائح، ومدى سلامة استخدام الأموال.

ووفقاً لقانون مراجعة الحسابات لسنة ٢٠٠٤ وقانون مجلس مراجعة الحسابات لسنة ٢٠٠٦، يجري مجلس مراجعة الحسابات ثلاثة أنواع من المراجعات:

١- المراجعة المالية

توفّر هذه المراجعة الأساس الذي يُستند إليه لإبداء رأي بشأن نزاهة المعلومات المالية المعروضة في التقارير المالية الحكومية.

٢- مراجعة الأداء/المراجعة للتحقق من مردودية الأموال (VFM)

تُقيّم هذه المراجعة اقتصادية الموارد المالية الحكومية وكفاءتها وفعاليتها البرامج الحكومية وتقدّم تقارير بالنتائج إلى الجهات المعنية.

٣- المراجعة لأغراض خاصة

تتناول هذه المراجعة مجالات محددة تكون مبعثاً للقلق خارج نطاق المراجعة المالية ومراجعة الأداء، ومنها ما يلي:

- مراجعات الامتثال،
- المراجعات المتصلة بالشؤون المالية،
- المراجعات الاستقصائية،
- مراجعات نظم المراقبة الداخلية،
- مراجعة تكنولوجيا المعلومات.

وقد أصدر مجلس مراجعة الحسابات في غضون خمس سنوات (من فترة الفصل الثاني في عام ٢٠٠٩ حتى الفصل الأول في عام ٢٠١٤) ٦٩٠٠ تقرير، بما في ذلك ما يلي:

- ٣٢٤٣ تقريراً بشأن المراجعات المالية،
- ٧٤٠ تقريراً بشأن مراجعات الأداء،
- ٢٩١٧ تقريراً بشأن المراجعة لأغراض خاصة.

والمقصود بالمراجعة المالية المراجعة التي يفرض القانون إجرائها سنوياً على صعيدي الحكومة الوطنية والحكومات دون الوطنية (على مستوى المقاطعات والمحافظات)، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة والمملوكة للحكومات المحلية. وتتولى إجراء هذه المراجعة في أغلب الأحيان شركات المحاسبة العمومية التي تقدّم تقارير المراجعة إلى المجلس. وفي عام ٢٠١٤، أصدر المجلس ٦٣٠ من تقارير المراجعة المالية، بما يشمل:

نشر التقرير. أما ضمان الجودة فيتعلق بعملية رصد امتثال المجلس لمعايير المراجعة السارية وتقديم تقارير عن ذلك لكي يكون كبير مديري المراجعة على ثقة تامة من التقرير الصادر.

ويشارك مجلس مراجعة الحسابات كذلك بفعالية في القضاء على الفساد. ويمكن أن تقترح الجهات المعنية بإنفاذ القانون، مثل الشرطة ومكتب المدعي العام ولجنة القضاء على الفساد، على مجلس مراجعة الحسابات القيام بالمراجعة. ومن بين مجموع التحقيقات التي قامت بها لجنة القضاء على الفساد، كان أكثر من ٦٠ في المائة منها مبنياً على نتائج تقارير المراجعة التي قَدَّمها المجلس.

وعلى الصعيد الداخلي، يضطلع المجلس بدور رائد في تصميم نظم مراقبة الاحتيال وتنفيذها. وتُعَدُّ هذه النظم جزءاً من منظومة مراقبة داخلية شاملة تهدف إلى زيادة التركيز على منع الاحتيال الداخلي والخارجي والكشف عنه. وحيث إنَّ المجلس قد استهلَّ تنفيذ هذه المبادرة، فمن المتوقع أن تقوم المؤسسات الحكومية بمبادرات مماثلة.

باء- دور المجلس كهيئة معنية بوضع المعايير

١- معايير المراجعة

يضطلع مجلس مراجعة الحسابات بدور الهيئة المعنية بوضع معايير المراجعة الوطنية. وتعتمد المعايير التي يضعها المجلس معايير منظمة الإنتوساي وغيرها من معايير المراجعة مع مراعاة السياقات الوطنية. وهناك اليوم لجنة وطنية مختصة بمعايير المراجعة تعمل في إطار المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي اعتمدها منظمة الإنتوساي في مؤتمر قمتها الدولي المعقود عام ٢٠١٠.

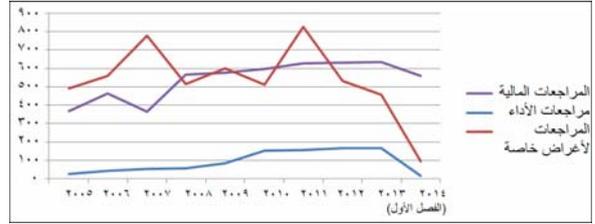
• ٨٦ كياناً حكومياً مركزياً،

• ٥٢٤ كياناً حكومياً محلياً،

• ١٩ وكالة أخرى،

• تقريراً مالياً حكومياً موحّداً يشمل جميع العائدات والمنح الحكومية التي بلغت ١٤٣٨ تريليون روبية (١٢٠ مليار دولار أمريكي) والمصروفات الحكومية التي بلغت ١٦٥٠ تريليون روبية (١٣٨ مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠١٣.

عدد المراجعات المضطلع بها منذ ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ (الفصل الأول)



ويعمل مجلس مراجعة الحسابات باستمرار، كمؤسسة مهنية، على تحسين القدرات المؤسسية والتنظيمية والمهنية لدى موظفيه وفقاً لتطور المواضيع وممارسات المراجعة من أجل تقديم تقارير مراجعة عالية الجودة وخالية من أي أخطاء. ويتماشى ذلك مع احتياجات الجهات المعنية. وبغية ضمان جودة المراجعات، وضع مجلس مراجعة الحسابات نظاماً لمراقبة الجودة بهدف توفير ضمان معقول يثبت أنَّ أعمال المراجعة التي يقوم بها المجلس تفي باللوائح القانونية والمعايير والمبادئ التوجيهية الخاصة بالمراجعة.

ويتألف نظام مراقبة الجودة لدى مجلس مراجعة الحسابات من مراقبة الجودة وضمان الجودة. وتنفَّذ عملية مراقبة الجودة ضمن عملية المراجعة باتباع تسلسل هرمي يبدأ بفريق المراجعة وصولاً إلى كبير مديري المراجعة قبل

وفي عام ٢٠٠٩، خضع المجلس للاستعراض من طرف ديوان المحاسبة الهولندي؛ في حين اضطلعت المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في بولندا بهذه المهمة في عام ٢٠١٤. وخلصت المؤسسات إلى أنّ النظام والممارسات التي يتبناها مجلس مراجعة الحسابات في مجال مراقبي الجودة تتماشى مع المعايير الدولية وتكفل تنمية القدرات التنظيمية والإجرائية بصورة إيجابية.

دال- الاعتراف العام

تلقى مجلس مراجعة الحسابات، باعتباره مؤسسة حكومية، من المؤسسات الأخرى وكذلك من عامة الجمهور عددًا من الاعترافات التي تحققي بعمله وبوجوده. ففي عام ٢٠٠٨، سمّت الجمعية الإندونيسية للاستشعار عن بعد (*Masyarakat Penginderaan Jauh Indonesia*) مجلس مراجعة الحسابات كأفضل كيان حكومي يدرج ويطوّر استخدام نظام المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في مهامه المتعلقة بالمراجعة.

وكذلك فقد اعتبرت وزارة الصحة المجلس واحدًا من أفضل المكاتب فيما يتعلق بتنفيذ برنامج وزارة الصحة المعني بتشجيع إقامة بيئة عمل صحية ونظيفة. وبالإضافة إلى الجائزتين المذكورتين، فقد حصل المجلس على جوائز أخرى عديدة، ألا وهي:

- جائزة المساءلة بشأن الأداء، المرتبة "A" عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٤؛
- جائزة التقارير المالية العالية الجودة عن السنوات المالية ٢٠١١-٢٠١٣؛
- جائزة الإصلاح الإداري التي تمنحها وزارة جهاز الدولة، المرتبة "A".

ويمكن الاطلاع على صور لبعض الجوائز التي حصل عليها المجلس في التذييل ١.

وعلاوة على ذلك، وبهدف تفعيل معايير المراجعة وضمان تنفيذها على نحو متسق، وضع المجلس ما لا يقل عن ٤٨ من المبادئ التوجيهية التقنية والخاصة بالمراجعة لجميع أنواع المراجعة الثلاثة. وعلى سبيل المثال، تشمل منتجات المجلس في مجال المراجعة المالية المعايير الوطنية للمراجعة المالية، ومبادئ توجيهية بشأن تقييم المخاطر وأخذ العينات الإحصائية وورقات العمل.

٢- معايير المحاسبة الحكومية ونظام المراقبة الداخلية

يكلف القانون المجلس أيضًا بالنظر في تطوير معايير المحاسبة الحكومية وتصميم نظام المراقبة الداخلية على صعيدي الحكومة الوطنية والحكومات دون الوطنية.

وقد بدأت الحكومة الإندونيسية في عام ٢٠١٥ تطبيق نظام محاسبة يقوم بالكامل على أساس الاستحقاق بعد نحو ١٠ سنوات من تطبيق نظام محاسبة يقوم على أساس النقد. وقد اضطلع المجلس بدور حاسم في تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن كلا النوعين من نظم المحاسبة.

جيم- استعراضات النظراء

حتى يتسنى تكوين آراء موضوعية بشأن طريقة عمل مجلس مراجعة الحسابات، يخضع المجلس كل أربع سنوات لاستعراض من طرف مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات في بلدان أخرى استنادًا إلى المعايير الدولية. وتهدف استعراضات النظراء إلى النظر فيما إذا كان المجلس يصمم نظام مراقبة الجودة وينفذه على النحو المناسب ووفقاً لمعايير المراجعة الوطنية، وإلى تقييم جهود المجلس في متابعة توصيات الجهة المستعرضة النظيرة السابقة.

الفصل الرابع

مجلس مراجعة الحسابات والأنشطة الدولية

مع مبادرة الإنتوساي للتنمية، مراجعات
تعاونية دولية وبرامج لبناء القدرات بشأن
مواضيع متنوعة في مجال المراجعة، مثل
مراجعات الدين العام ومراجعة قطاع
الغابات.

شارك مجلس مراجعة الحسابات في أنشطة
مراجعة دولية وتعاون دولي لتقاسم المعارف
وبناء القدرات. وقد أفرزت هذه الأنشطة
مجموعات متنوعة من الخبراء والمهنيين. حيث
صارت هذه المجموعات ملّمة بمعايير المراجعة
الدولية وممارساتها.

وبالإضافة إلى ذلك، لدى المجلس خبرة أيضاً
في تنفيذ مشاريع ممولة من جهات أجنبية في
إطار العديد من الوكالات الإنمائية الدولية،
ومشاريع ممولة من وكالات مانحة دولية في
إندونيسيا، ومنها مصرف التنمية الآسيوي
والبنك الدولي.

ألف- مهام المراجعة الدولية

يتعاون مجلس مراجعة الحسابات مع المؤسسات
العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأخرى
للمساهمة في المراجعات الدولية وكذلك بناء
قدرات المراجعة على الصعيد الدولي. ومن بين
هذه المهام ما يلي:

باء- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي)

أدوار المجلس القيادية في هيئات الإنتوساي:

• الفريق العامل المعني بالمراجعة البيئية
التابع لمنظمة الإنتوساي.

يتأسس المجلس حالياً الفريق العامل المعني
بالمراجعة البيئية التابع لمنظمة الإنتوساي.
والفريق العامل المذكور هو أكبر فريق في
منظمة الإنتوساي إذ كان يضم ٧٨ عضواً
في عام ٢٠١٤. ويتولى المجلس مسؤولية
إدارة جميع المشاريع وضمان إنجازها.

وفيما يتعلق بمشاريع الفريق المذكور،
يتولى المجلس قيادة مشروعين هما،
مشروع بحوث الطاقة المتجددة
ومشروع استعراض ٤ من المعايير
الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة
الحسابات تتعلق بالمراجعة البيئية.
وبصرف النظر عن تولي قيادة
المشاريع، شارك المجلس كذلك كعضو
في اللجنة الفرعية في ثلاث مشاريع
بحثية أخرى.

• الفريق العامل المعني بمراجعة المساعدات

• شارك مجلس مراجعة الحسابات، بالتعاون
مع هيئة الحسابات الفرنسية، في بعثات
الأمم المتحدة للمراجعة في كينشاسا،
الكونغو (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون
اللاجئين)، وإريتريا (بعثة الأمم المتحدة في
إثيوبيا وإريتريا)، وكوسوفو (بعثة الأمم
المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو)،
وأتشيه (اليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة
لتنسيق الشؤون الإنسانية)، ونيويورك
(اليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق
الشؤون الإنسانية، والصندوق المشترك
للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة).

• قدّم مجلس مراجعة الحسابات، بالتعاون مع
مفوضية مراجعة الحسابات في الفلبين،
التدريب لمراجعي الحسابات لديه بشأن
مهام المراجعة الدولية لهيئات الأمم
المتحدة.

• أجرى مجلس مراجعة الحسابات، بالتعاون

• الفريق العامل المعني بالمؤشرات الوطنية الرئيسية. يشارك المجلس في تصميم المفاهيم والمناقشات حول المؤشرات الوطنية الرئيسية.

ويشارك المجلس كذلك بنشاط في المعيار الدولي ٣٠ للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات - حول مشروع استعراض مدونة قواعد السلوك بقيادة المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في بولندا.

جيم- المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (منظمة الأوسوسي)

ما زال المجلس، بصفته عضوًا معتمدًا في منظمة الأوسوسي منذ عام ١٩٧٩، يسعى جاهدًا لتعزيز أنشطة منظمة الأوسوسي وتوطيد التعاون بين أعضائها، ومن ذلك ما يلي:

- رئاسة مجلس إدارة منظمة الأوسوسي لفترتين؛
- عضوية مجلس الإدارة لست فترات، بما في ذلك الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. بصفته عضوًا في مجلس إدارة منظمة الأوسوسي، لمجلس مراجعة الحسابات صوت في تحديد سياسات ولوائح منظمة الأوسوسي وخططها الاستراتيجية وخطط عملها، وكذلك تحديد الخطط المالية السنوية وتعيين اللجان وتسمية الرئيس/الأمين العام المقبل وممثلي منظمة الأوسوسي في مجلس إدارة منظمة الإنتوساي؛
- مراجع حسابات أمانة منظمة الأوسوسي؛
- علاوة على ذلك، ولتعزيز المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وتنفيذها، يشارك مجلس مراجعة الحسابات بنشاط في برنامج ميسري المعايير الدولية لدى منظمة الأوسوسي والذي تموله مبادرة

المتصلة بالكوارث التابع لمنظمة الإنتوساي.

يشارك المجلس في رئاسة الفريق العامل. وفي إطار الفريق العامل المذكور، تولى المجلس قيادة مشروع صوغ المعيار الدولي ٥٥٢٠ للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات - مراجعة المساعدات المتصلة بالكوارث وإجراء مراجعة موازية بشأن الرقابة على المساعدات المتصلة بالكوارث.

وعلاوة على ذلك، شارك المجلس بفعالية بصفته عضوًا أو قائد مشروع في أفرقة عاملة أخرى تابعة لمنظمة الإنتوساي، ومنها:

- الفريق العامل المعني بالدين العام. يشارك المجلس في اجتماع الفريق السنوي والمشروع الذي ينظمة الفريق العامل المذكور؛
- الفريق العامل المعني بمراجعة تكنولوجيا المعلومات. يشارك المجلس بنشاط في تخطيط مشروع تكنولوجيا المعلومات وإجراءات المراجعة المفصلة لاستعراض الضوابط الرقابية على تكنولوجيا المعلومات، وهو يشارك في صياغة كتيب المبادئ التوجيهية لمراجعة تكنولوجيا المعلومات؛
- الفريق العامل المعني بتحديث الشؤون المالية والإصلاح الرقابي. يساهم المجلس في إعداد وثيقة اختصاصات وخطة عمل الفريق العامل المذكور؛
- الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد وغسل الأموال. يشارك المجلس بنشاط في صياغة المبادئ التوجيهية الأولى للفريق العامل، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة.

وبالإضافة إلى ذلك، يرسل مجلس مراجعة الحسابات كل سنة مراجعته للمشاركة في برنامج المنح الدراسية التابع لمكتب المحاسبة الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من فريق المراجعة المالية.

الإنتوساي للتنمية. وقد حصل العديد من المراجعين على شهادة الاعتماد كميسرين للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

دال- منظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (منظمة الآسينساي)

كان مجلس مراجعة الحسابات هو أول من استهل إنشاء مؤسسات الآسينساي، وهي رابطة تضم ١٠ مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات في منطقة جنوب شرق آسيا. وقد اختير مجلس مراجعة الحسابات لتولي الرئاسة والأمانة لأول مرة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وبهذا الدور، يحتل مجلس مراجعة الحسابات الصدارة في تحديد هيكل المنظمة وإنشاء جهازها وتسيير الشؤون الأولى لأمانتها، ومنذ عام ٢٠١٣ أصبح مجلس مراجعة الحسابات يضطلع بوظيفة أمانة منظمة الآسينساي.

هاء- أشكال التعاون الدولي الأخرى في مجال مراجعة حسابات القطاع العام

يحظى مجلس مراجعة الحسابات، في الإطار الثنائي، بمزايا متبادلة وبالتعاون مع ١٨ من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، بما في ذلك المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في أستراليا، ومكتب مراجع الحسابات العام في نيوزيلندا، ومكتب مراجعة الحسابات في ماليزيا.

وفي سياق التعاون الثنائي، نُفِّذ عدد من الأنشطة، بما في ذلك المراجعات التعاونية وبرامج الانتداب والتدريب وحلقات العمل. وهناك أنشطة مماثلة يجري إعدادها بالفعل لعام ٢٠١٥ والسنوات التالية.

الفصل الخامس

الخبرة في مراجعة حسابات الهيئات ذات الصلة بالمجال النووي

يجري مجلس مراجعة الحسابات مراجعات مالية لوكالتين رئيسيتين، هما: الوكالة الوطنية للطاقة النووية والوكالة الرقابية للطاقة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى مجلس مراجعة الحسابات كذلك مراجعات للأداء ومراجعات لأغراض خاصة بموجب الولاية المسندة له وفقاً للقوانين.

ألف- نهج المراجعة

أتبع مجلس مراجعة الحسابات نهج المراجعة المستندة إلى المخاطر في هذه الهيئات. ويستعرض مجلس مراجعة الحسابات المخاطر التنظيمية ومخاطر الأعمال، وكذلك مخاطر المراجعة. ويشمل ذلك أيضاً إجراء تقييم لمخاطر الاحتيال وتقييم تكنولوجيا المعلومات واستعراضها. وبذلك، يمكن لمجلس مراجعة الحسابات أن يحدّد مقدار الموارد المخصصة لأعمال المراجعة.

ويستخدم نهج المراجعة الإلكترونية لإنتاج بيانات لربط النظم والمقارنة بين البيانات إلكترونياً وإقامة علاقة مادية ومنطقية بين البيانات، بحيث يمكن للمراجع تحديد الاختلافات والعيوب في البيانات أو المعلومات وتحليلها.

ويجري استعراض البيانات كذلك بواسطة تقنيات المراجعة بمساعدة الحاسوب، بما في ذلك استخدام البرنامج الحاسوبي التفاعلي لاستخلاص وتحليل البيانات والبرامجيات المكتوبة بلغة الأوامر لمراجعة الحسابات.

باء- الوكالة الوطنية للطاقة النووية في إندونيسيا

من بين الهيئات التي يتولى مراجعتها مجلس مراجعة الحسابات، الوكالة الوطنية للطاقة النووية التي تأسست من أجل إجراء البحوث بشأن تطوير الطاقة النووية وتنفيذها في إندونيسيا. وقد حصلت الوكالة على رأي قاطع طيلة السنوات الخمس الماضية فيما يتعلق ببياناتها المالية التي راجعها مجلس مراجعة الحسابات.

وفي عام ٢٠١٤، نشر مجلس مراجعة الحسابات تقريراً عن مراجعة أداء الوكالة الوطنية للطاقة النووية فيما يتعلق بأنشطتها في مجال البحث والتطوير واستخدام نتائج تلك الأنشطة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

وشملت تلك المراجعة ثلاثة مجالات:

- البحث والتطوير واستخدام العلوم والتكنولوجيا النووية؛
- وإدارة العائدات غير الخاضعة للضرائب؛
- والتصرف في النفايات النووية.

واستناداً إلى هذه المراجعة، أوصى مجلس مراجعة الحسابات الوكالة الوطنية للطاقة النووية بجملة أمور، منها استعراض سياستها، لا سيما في قطاع البحث والتطوير، وآلية نقل التكنولوجيا وعلاقتها بآتاوات براءات الاختراع وآليات العقوبات.

جيم- الوكالة الرقابية للطاقة النووية

أنشئت الوكالة الرقابية للطاقة النووية في عام ١٩٩٨ لرصد جميع الأنشطة ذات الصلة بتنفيذ الطاقة النووية في إندونيسيا.

ويتولى مجلس مراجعة الحسابات أيضاً إجراء مراجعات البيانات المالية للوكالة الرقابية للطاقة

النوعية، حيث حصلت هذه الأخيرة على رأي قاطع في عام ٢٠١٤.

وقد أُجريت مراجعة لأداء هذه الوكالة لتقييم ما يلي:

- إدارة الموارد المؤسسية والبشرية؛
- خدمات الترخيص؛
- التفقيش؛
- رصد وتقييم المرافق والمواد المشعة.

الفصل السادس

القدرات والكفاءات التي يمكن لمجلس مراجعة الحسابات أن يقدمها

وسوف يتشاور المجلس مع الإدارة في الوكالة بشأن إجراء مراجعات لأغراض خاصة، لا سيما إجراء مراجعة استقصائية، في الحالات التي يجد فيها المجلس ما يشير إلى وجود احتيال أو فساد.

باء- معايير المراجعة ومنهجيتها

سوف يُجري مجلس مراجعة الحسابات مراجعته وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها عمومًا ووفقاً لللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية الناظمة لحسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الواردة في مرفق اللائحة المالية. وتشتمل معايير المراجعة الموحدة المتعارف عليها عمومًا على ما يلي:

- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (معايير إيبساس) الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين؛
- المبادئ التوجيهية الخاصة بالمراجعة الصادرة عن فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- معايير المراجعة الخاصة بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي)؛
- إطار معايير الأمم المتحدة للمحاسبة/المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة المطبقة على الوكالة، أي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين؛
- وستجرى المراجعة وفقاً للمعايير المذكورة، على أن تُصمَّم بحيث توفّر ضماناً معقولاً يكفل خلو التقرير المالي للوكالة إجمالاً من أيّ بيانات مادية غير

يتناول هذا الفصل في المقام الأول رد مجلس مراجعة الحسابات على اللائحة المالية للوكالة فيما يتعلق بالمادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة والاختصاصات الإضافية الناظمة لمراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومجلس مراجعة الحسابات على دراية كاملة بلائحة الوكالة المالية المذكورة سابقاً ويمتثل لها كأساس نستند إليه في خدماتنا الرفيعة المستوى التي سنقدمها إلى الوكالة.

ويراعي مجلس مراجعة الحسابات كثيراً المعيار الدولي ١٢٦٠ للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات قياساً على المعيار الدولي ٢٦٠ بشأن مراجعة الحسابات الذي يقدم إرشادات بشأن أهمية التواصل والتعاون بين المراجعين والمسؤولين عن الحوكمة داخل الوكالة بغية تقديم مستوى عالي الجودة في عملية مراجعة الحسابات ونتائجها.

ألف- نطاق المراجعة

يمتثل مجلس مراجعة الحسابات لنطاق المراجعة على النحو الذي تنظمه اللائحة المالية للوكالة، بما في ذلك الأحكام الواردة في الاختصاصات الإضافية (الجزء الخامس، القسم ٢، المرفق ١).

وبالإضافة إلى إجراء مراجعة للبيانات المالية للوكالة استناداً إلى المخاطر والتحسينات المحتمل إدخالها على النظام المالي والإجراءات المالية، سوف ينظر مجلس مراجعة الحسابات في كفاءة الإجراءات المالية، ونظام المحاسبة، والضوابط الرقابية الداخلية، وسينظر عمومًا في العواقب المالية للعملية الإدارية.

صحيحة سواء بسبب الاحتيال أو وجود بيانات خاطئة. ويعني تقديم ضمان معقول تقديم مستوى عال من الضمان وليس تقديم ضمان قاطع.

محتمل على البيانات المالية للوكالة.

ويجري المجلس تقييم المخاطر كجزء هام من هذه المرحلة. وتشتمل عملية تقييم المخاطر على ما يلي:

- تحليل مخاطر الأعمال والمخاطر التنظيمية.
- تقييم المخاطر الكامنة على مستوى البيانات المالية ومستوى أرصدة الحسابات.
- تقييم الهيكل الرقابي الداخلي ومن ثمّ تقييم المخاطر الرقابية. وينطوي ذلك أيضاً على تقييم مخاطر مراقبة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الاحتيال.
- تقييم فعالية الإجراءات التحليلية في مراقبة المخاطر والكشف عنها.

وسيقبل مجلس مراجعة الحسابات بمستوى المخاطر الذي لا يمكن عنده الكشف عن بيانات خاطئة مادية في البيانات المالية عن طريق إجراءات المراجعة. ويرجع السبب في قبول هذا المستوى من المخاطر، الذي يُعتبر مستوى منخفضاً، نظراً للتكاليف الكبيرة والصعوبات غير العملية التي ينطوي عليها إجراء مراجعة لا تقبل بأي مستوى من المخاطر أو تقبل بمستوى منخفض للغاية من المخاطر.

واستناداً إلى فهم أعمال الوكالة وتقييمات المخاطر، سوف يضع مجلس مراجعة الحسابات خطة مراجعة تشمل تصميم برامج وإجراءات للمراجعة خصيصاً للوكالة، والاتفاق على المعلومات التي ينبغي أن يقدمها موظفو الوكالة، وترتيب الأوقات المحددة لإجراء للعمل الميداني، وتنفيذ الإجراءات التحليلية قبل تاريخ المراجعة.

وتضمن هذه الخطوة تناول جميع المخاطر.

وبعد النظر في المراجعة الأولية لحسابات الوكالة، سوف يخصّص مجلس مراجعة الحسابات ما يكفي من الوقت والموارد للتخطيط وفهم أعمال الوكالة على نحو متواصل. وسيتمّ ذلك المجلس من تحديد المكونات الأساسية في عملية المراجعة، وتصميم إجراءات المراجعة، وأداء المراجعة في الوقت المناسب بحسب معايير المراجعة والاتفاق المبرم مع الوكالة. وسيُجري مجلس مراجعة الحسابات عملية المراجعة استناداً إلى تقييم المخاطر في الوكالة (المراجعة المستندة إلى المخاطر)، وسيركّز على التقارير المالية ذات الشأن وعلى النظام المالي داخل الوكالة والأسلوب الذي تسعى به الوكالة إلى إدارة تلك المخاطر. وتتمثل مراحل المراجعة الأساسية في نهج مجلس مراجعة الحسابات فيما يلي:

١ - التخطيط

تنطوي هذه المرحلة على فهم أعمال الوكالة، وإجراء تقييم المخاطر، ووضع خطة المراجعة.

ومن شأن فهم أعمال الوكالة، بما في ذلك بيانات عملها ونظام تكنولوجيا المعلومات لديها وضوابطها الرقابية الداخلية، أن تساعد المجلس على تصميم العمل اللازم، والتصدي للمخاطر ذات الشأن، ومن ثمّ الحيلولة دون فشل المراجعة. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف يراعي المجلس نتائج المراجعات السابقة، بما في ذلك مراجعات الأداء التي قد يكون لها تأثير

٢ - العمل الميداني

على تسجيل البيانات المالية ومعالجتها وتلخيصها وتقديم تقارير عنها. وسوف يصدر التقرير النهائي بعد إجراء مناقشة مع الإدارة العليا في الوكالة.

وسوف يحرص مجلس مراجعة الحسابات على أن يكون تقرير المراجعة المقدم إلى الوكالة متوازنًا ومنصفًا ودقيقًا - ومتضمنًا توصيات بناءة.

جيم- المراجعة المستندة إلى المخاطر وتقييم المراقبة الداخلية

كما سبق توضيحه آنفًا، سوف يتبع مجلس مراجعة الحسابات نهج المراجعة المستندة إلى المخاطر في تصميم إجراءات المراجعة بشأن بيانات الحسابات المالية وكذلك نظام دورة المعاملات.

وسوف يُستعرض نظام الضوابط الداخلية، سواء الضوابط اليدوية أو المحوسبة، لتحديد توقيت المراجعات الواجب القيام بها وطبيعتها ومداه.

وسوف تُستخدم أدوات المراجعة، مثل مصفوفة مخاطر الأعمال، ومصفوفة مخاطر المراجعة، ومصفوفة مخاطر الاحتيال، لتيسير إجراءات المراجعة وضمان كفايتها. ويُعتبر استخدام أدوات المراجعة بطبيعته مكملًا للحكم الفني ولنزعة الشك لدى المراجعين.

العمل الميداني هو الجزء الحاسم من عملية المراجعة، وسوف يستكمل مجلس مراجعة الحسابات في هذه المرحلة تقييم فعالية الضوابط الرقابية الرئيسية لكامل السنة، ويُجري الاختبار المواضيعي للأرصدة والمعاملات المادية، ويتحقق من امتثال الوكالة للقانون واللوائح، ويستعرض المعلومات المفصّل عنها في البيانات المالية، ويصدر رأيًا حول مراجعة البيانات المالية للوكالة.

وحرصًا على مراقبة جودة عملية المراجعة، فسوف تخضع إجراءات المراجعة للإشراف المنتظم ضمانًا لفعاليتها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمعايير المراجعة والالتزام بأفضل الممارسات.

٣ - إصدار التقرير

سوف يقدم مجلس مراجعة الحسابات الأنواع الثلاثة التالية من تقارير المراجعة إلى الوكالة:

- الرسائل الإدارية،
- وتقرير موجز أو رأي بشأن البيانات المالية،
- وتقرير مطوّل أو تقرير مراجعة سنوي.

وسوف يخاطب المجلس الوكالة على الفور بشأن أي حالات تُلاحظ قبل إتمام المراجعة، مثل عدم الامتثال للقوانين واللوائح، وأوجه القصور ومواطن الضعف وانعدام الفعالية في الضوابط الداخلية التي تؤثر في قدرة المنظمة

دال- التواصل مع الجهات المعنية بالحوكمة

يحظى التواصل بين مجلس مراجعة الحسابات والجهات المعنية بالحوكمة والإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة الداخلية وغيرها من الجهات المعنية بأهمية بالغة في إنجاح المراجعة. وسوف يتعاون مجلس مراجعة الحسابات عن كثب مع المراجع الداخلي في الوكالة وكذلك مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية. وسوف يُستخدم نهج المراجعة الخارجية بالمساعدة الداخلية والمراجعة الداخلية بالمساعدة الخارجية لتحقيق الاستفادة المثلى من عمل مجلس مراجعة الحسابات لصالح الجهات المعنية بالحوكمة في الوكالة. وبذلك، يمكن لأعمال المراجعة الخارجية أيضًا أن تدعم عملية مراجعة داخلية ناجعة وفعّالة.

ويتماشى هذا النموذج أيضًا مع إرشادات منظمة الإنتوساي بشأن الحوكمة الرشيدة فيما يخصّ العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي.

هاء- نهج مراجعة الأداء

كما اقترحنا أنفأ، فإنّ أهم أهداف مراجعة الأداء يتمثّل في: "تقييم مدى فعالية نهج الإدارة القائمة على النتائج على مستوى مجموعة مختارة من مشاريع الوكالة فيما يتعلق بالتخطيط، والرصد والتقييم، وتحقيق الفعالية من حيث التكلفة؛ وتقديم رؤية بعيدة النظر بهدف تعزيز فعالية الإدارة في الوكالة، ومن ثمّ تبسيط عملية تقديم خدمات الوكالة إلى الدول الأعضاء".

وحتى يتسنى رصد تنفيذ نتائج عملية المراجعة التي أجراها مجلس مراجعة الحسابات والنواتج أو الآثار المترتبة على تلك العملية، فمن اللازم أن يضطلع المجلس بدور مراجع الحسابات الخارجي لولاية ثانية لفترة سنتين.

واستنادًا إلى فهمنا وتحليلنا، فإنّ مسار العمل في الوكالة ينطوي على مرحلتين رئيسيتين. ففي أولى هاتين المرحلتين، تضطلع البرامج الرئيسية ١ و ٢ و ٣ بعملية إعداد المنتجات بصفة منتظمة من خلال المشاريع التي تُنفَّذ في إطار البرامج الفرعية. وفي المرحلة الثانية، يجري تقديم المنتج من خلال مشروع محدّد إلى دولة عضو بعينها في إحدى المناطق عبر البرنامج الرئيسي ٦. وطوال الفترة التي تستغرقها تلكا المرحلتان، يتولى البرنامج الرئيسي ٥ تقديم الدعم من حيث الموارد، مثل الموارد البشرية والخدمات العامة وتكنولوجيا المعلومات والترتيب لعقد المؤتمرات والمشتريات والخدمات الإشرافية وغيرها. ويوضّح الرسم التالي مسار العمل على النحو الوارد وصفه.



ويستخدم نهج المراجعة إطارًا متكاملًا فيما بين البرامج الرئيسية، ولا سيما البرامج الرئيسية ١ و ٢ و ٣ بما يشمله كلّ منها من برامج وبرامج فرعية، بحيث يتسنى تقديم توصيات تشدّد على القيمة المضافة المقدّمة إلى الوكالة.

وكما ورد في البرنامج والميزانية لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ واستمر إلى حد ما في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، فإنّ التحدي الرئيسي الذي تواجهه الوكالة هو حالة انعدام التوازن بين الموارد المتاحة لإعداد المنتجات من ناحية والطلب من جانب الدول الأعضاء على تقديم المنتجات.

وفي هذا السياق، فإنَّ نهجنا المقترح لمراجعة الأداء عن فترة السنتين سوف يستخدم ثلاثة أنواع من الأطر: إطار POAC للمفاهيم والممارسات (يشير الاختصار POAC إلى الأحرف الإنكليزية الأولى من الكلمات: التخطيط، التنظيم، التفعيل، المراقبة)؛ وإطار مردودية الأموال فيما يتعلق بالفعالية من حيث التكلفة؛ وإطار تقييم الأداء باستخدام تقارير الرصد والتقييم الصادرة عن برامج التعاون التقني في الإطار الزمني ٢٠١٦-٢٠١٩.

واو- أفرقة المراجعة

سوف يُشرف مجلس المراجعة مباشرة على عمل أفرقة المراجعة التابعة لمجلس مراجعة الحسابات لدى الوكالة.

وعلى المستوى التشغيلي، سوف يكأف مجلس مراجعة الحسابات اثنين من المراجعين بدرجة مراجع رئيسي، وهي تقابل درجة المدير العام في العديد من المؤسسات العليا الأخرى لمراجعة الحسابات، بقيادة عملية المراجعة وفرض ضوابط بشأن جودة المراجعة.

وسيكون موظفو المراجعة الذين سيُكفون بعملية المراجعة من الفئات التالية:

- مشرفون مَمَّن يحملون درجات جامعية عليا في الاقتصاد، بما في ذلك المحاسبة والمراجعة، فضلاً عن شهادات في تيسير المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وخبرات في الممارسات المتبعة في المجتمع الدولي، وشهادات دولية في مراجعة الحسابات؛
- قادة أفرقة المراجعة وأعضاؤها مَمَّن يحملون أيضاً درجات جامعية عليا في الاقتصاد، بما في ذلك المحاسبة والمراجعة، وميادين أخرى كالهندسة والقانون والعلوم الاجتماعية، فضلاً عن

- خبرات معترفٍ بها في الانتداب الدولي، وشهادات دولية في مراجعة الحسابات
- كبار مراجعين في مجال تكنولوجيا المعلومات مَمَّن يحملون درجات جامعية عليا في أنظمة المعلومات وشهادة مراجع نظم معلومات معتمد.

ويولي مجلس مراجعة الحسابات أولوية كبيرة للتوازن بين الجنسين في عمله المتعلق بالمراجعة في جميع المناصب استناداً إلى نظام يقوم على الجدارة وتكافؤ الفرص.

زاي- تقديرات أشهر عمل المراجعين

قمنا بتقييم جهود المراجعة اللازمة لعملية المراجعة في المقر الرئيسي، بما في ذلك المكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال ومختبرات البحوث. وكما أشير إليه سابقاً في هذا الاقتراح، نقترح أن يكون هناك موظف مسؤول (مدير المراجعة الخارجية) في المقر الرئيسي للوكالة.

وستُستكمل المراجعة في المقر الرئيسي دورياً بمراجعات مرحلية ومراجعة نهائية. وستجري مراجعة المكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال ومختبرات البحوث مرة واحدة على الأقل خلال فترة السنتين. وبناءً على ذلك، فنحن نقدر أنَّ مراجعة حسابات الوكالة سوف تتطلب ٤٧ شهراً من أشهر عمل المراجعين عن كل فترة سنتين.

حاء- أتعاب المراجعة

وتشمل الأتعاب السنوية البالغة ٢٢٨٥٠٠ يورو
أتعاب المراجعة البالغة ١٢٦٥٠٠ يورو لكل
سنة و ١٠٢٠٠٠ يورو لتغطية تذاكر السفر
الجوي ونفقات اللوازم.

ويبلغ متوسط الأتعاب في الشهر لكل موظف
٢٥٣٠ يورو، وذلك عن عدد إجمالي من
المراجعين يبلغ ٥٠ مراجعًا.

يقترح مجلس مراجعة الحسابات أتعابًا
للمراجعة تبلغ ٤٥٧٠٠٠ يورو عن فترة سنتين
أو ٢٢٨٥٠٠ عن كل سنة من السنتين الماليتين
٢٠١٨ و ٢٠١٩.

وتستند الأتعاب المذكورة إلى استرداد كامل
التكاليف المتكبّدة في المراجعة، وتشمل جميع
تكاليف السفر وأعمال السكرتارية وغير ذلك
من التكاليف الثانوية، وكذلك نفقات
الإعاشة/بدل المعيشة اليومي للمراجعين الذين
نرسلهم للقيام بأعمال المراجعة.

التذييل ١- الجوائز التي حصل عليها المجلس

١- جائزة التقارير المالية العالية الجودة عن السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٣؛



٢٠١٣



٢٠١١

٢- جائزة المساءلة بشأن الأداء، المرتبة "ألف"، عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٤؛



٢٠١٤



٢٠١١

٣- جائزة أفضل المكاتب في تشجيع إقامة بيئة عمل صحية ونظيفة



٢٠١٤

التدليل ٢ - أتعاب المراجعة

رقم	الوصف	المكان	عدد الأشخاص المشاركين	شهر	فرد	شهر من عمل الفرد	النفقات الثابتة وتذاكر السفر الجوي واللوازم المكتبية (باليورو)		
							النفقات الثابتة	تذاكر السفر الجوي**	لوازم مكتبية
١	المقر الرئيسي	فيينا	مدير/مسؤول مراجع/قائد فريق	٤	١٠	٤٠	٦٠٠٠٠	٢٠٠٠	٦٢٠٠٠
			مشرف	١	٢	٢	١٢٠٠٠	-	١٢٠٠٠
٢	مكتب الاتصال في جنيف	جنيف	مراجع/قائد فريق	١	٣	٣	٩٠٠٠	٢٠٠٠	١١٠٠٠
			مشرف	١	١	١	٣٠٠٠	-	٣٠٠٠
٣	مختبرات البحوث في زايبرسدورف، النمسا	زايبرسدورف، النمسا	مراجع/قائد فريق	١	٣	٣	٩٠٠٠	٢٠٠٠	١١٠٠٠
			مشرف	١	١	١	٣٠٠٠	-	٣٠٠٠
							٥٠		١٠٢٠٠٠
المجموع									

ملحوظة على جدول أتعاب المراجعة (باليورو)

٢٢٨٥٠٠	القيمة السنوية للعطاء
١٠٢٠٠٠	النفقات الثابتة وتذاكر السفر الجوي واللوازم
١٢٦٥٠٠	المبلغ المخصص لأتعاب المراجعة
٥٠	مجموع الأشهر المتوقعة من عمل الفرد
٢٥٣٠	متوسط الأتعاب لكل شهر من عمل الفرد

ملخص بشأن ترشيح مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا
للتعيين في منصب مراجع الوكالة الخارجي للعامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩

المعلومات المطلوبة ^١	إندونيسيا
السيرة الذاتية للمرشح	قُدِّمت لمحة تعريفية عن رئيس مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا ونائب رئيس المجلس وأعضائه
تفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب مراجع الحسابات العام	شمل ذلك تفاصيل عن أنشطة المراجعة الوطنية والدولية.
بيان نطاق أنشطة المراجعة المزمع تنفيذها	شمل ذلك تحديد نطاق المراجعة وكذلك مدى أنشطة المراجعة
تخصصات المراجعة التي يمكن توفيرها	قُدِّم وصف لعدد من تخصصات المراجعة المتوفرة
أتعاب المراجعة المقترحة شاملة ما يتصل بأعمال المراجعة من الرواتب، وتكاليف أعمال السكرتارية وغيرها من الأعمال الداعمة، وتكاليف السفر ونفقات إعاشة المراجع الخارجي ومعاونه	عُرِضت أتعاب المراجعة البالغة ٢٢٨ ٥٠٠ يورو لكل عام (أي بمجموع ٤٥٧ ٠٠٠ يورو) لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.
عدد أشهر عمل المراجعين المقرر تكريسها لإجراء المراجعة	قُدِّرت بما مقداره ١٠٠ شهر عمل فيما يخص المهمة المتعلقة بعامتي ٢٠١٨ و ٢٠١٧.

^١ مذكرة من الأمانة بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

